الأمم المتحدة S/2002/432

مجلس الأمن

Distr.: General
17 April 2002
Arabic
Original: English

تقرير الأمين العام عن إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية

أولا - مقدمة

١ - يقدَّم هذا التقرير عملا بقرار مجلس الأمن ١٣٩٢ (٢٠٠٢) المؤرخ ٢١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢، الذي قرر فيه المجلس تمديد ولاية إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية لغاية ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠٢. ويستعرض هذا التقرير أنشطة الإدارة الانتقالية منذ تقريري السابق المؤرخ ١٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢ (S/2002/80 و Corr.1)[1]. كما يتضمن التقرير مقترحات محددة تتعلق بإنشاء عملية متابعة لحفظ السلام بعد الاستقلال.

ثانيا - المرحلة الأخيرة المؤدية إلى الاستقلال

٢ - يوافق هذا التقرير نهاية مرحلة مهمة في العملية المؤدية إلى الاستقلال التي مكّنت تيمور الشرقية خلال فترة السنتين ونصف السنة الماضية من الانتقال من دمار واسع النطاق إلى إرساء أسس إدارة بلد جديد وإلى إصلاح البنية التحتية الأساسية التي يمكنها دعم النشاط الاقتصادي والاجتماعي. وعلى مدى الأشهر الثلاثة الماضية، أُحرز مزيد من التقدم في تدعيم الهيكل السياسي والمؤسسي للدولة الجديدة، باعتماد دستور، وانتخاب أول رئيس للبلد، وتسليم معظم المهام التنفيذية والتشغيلية إلى أبناء تيمور الشرقية، الأمر الذي يمهد السبيل لاستقلال البلد في ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠٢.

٣ - ومع ذلك، وكما ذُكِر في تقريري السابق، هناك عدد من المسائل التي تمثل تحديات لأمن الدولة الجديدة واستقرارها على المديين القصير والطويل لم تُحَل بعد ولم يمكن حلها تماما بعد. وتتراوح هذه المسائل من ترسيم الحدود وعودة اللاجئين وتنظيم النشاط التجاري في المنطقة الحدودية، إلى تعزيز الهياكل الحكومية الوليدة، بما في ذلك إنفاذ القانون والنظام القضائي، فضلا عن ترسيخ إطار التنمية الاقتصادية والاجتماعية. لذلك يلزم أن يظل المجتمع الدولي مهتما بتيمور الشرقية لبعض الوقت بعد الاستقلال، لضمان الاستقرار ولدعم منجزات الإدارة الانتقالية.

190402 180402 02-32772 (A)

ألف – التطورات السياسية

اعتماد الدستور

٤ – في ٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢، وفي احتفال مهيب حضره كبار أعضاء الحكومة الانتقالية الثانية، والمجتمع المدني، والقيادات الدينية، والمرشحان للرئاسة، فرنسيسكو زيفير دو أمارال وكاي رالا زانانا غوسمياو، فضلا عن ممثلي الخاص ومدير الإدارة الانتقالية، سيرجيو فييرا دي ميلو، وقّع جميع أعضاء الجمعية التأسيسية الـ ٨٨ نص دستور جمهورية تيمور الشرقية الديمقراطية، الذي سيدخل حيِّز النفاذ في ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠٢. وأعرب زعماء جميع الأحزاب عن تأييدهم، واضعين الوحدة الوطنية فوق مصلحة الأحزاب.

٥ – وينص الدستور على دولة ديمقراطية موحدة، تقوم على سيادة القانون ومبدأ الفصل بين السلطات. كما ينص على انتخاب رئيس للجمهورية، وانتخاب برلمان وطني، واستقلال السلطة القضائية. وتكرم الوثيقة المحاربين القدامى الذين حاربوا في حركة التحرير الوطني وتعترف بدور الكنيسة. ويحدد الدستور اللغتين البرتغالية والتيتومية بوصفهما اللغتين الرسميتين. كما يتوخى أن تكون لمقاطعة أوكوسي وضعا إداريا خاصا، في حين ستتمتع جزيرة أتورو بوضع اقتصادي خاص.

٦ – وقد جاء توقيع الدستور بعد ستة أشهر من المناقشات المكثفة. وتلقت الجمعية التأسيسية، خلال عملها، مشورة من مختلف الفئات في المجتمع المدني لتيمور الشرقية، ومن الأمم المتحدة والدول الأعضاء فيها، ومن المنظمات غير الحكومية، وكذلك من خلال المشاورات العامة التي عُقدت في جميع المقاطعات الـ ١٣. واعتمدت الجمعية التأسيسية المشروع النهائي للدستور بالتصويت بنداء الأسماء بأغلبية ٧٢ صوتا، مقابل ١٤ صوتا، مع امتناع عضو واحد عن التصويت (وغياب عضو واحد). وبعد إنجاز مهمتها، تحولت الجمعية التأسيسية إلى جمعية تشريعية وأصبحت أول مجلس تشريعي للبلد المستقل.

الانتخابات الرئاسية الأولى

٧ – أُجريت الانتخابات الرئاسية الأولى لتيمور الشرقية في ١٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٢. وكان المرشحان الرئاسيان وهما السيد دو أمارال والسيد غوسمياو، قد تمت تسميتهما من قِبل حزبين سياسيين وتسعة أحزاب سياسية على التوالي. أما أكبر حزب في المجلس التشريعي، وهو الجبهة الثورية لتيمور الشرقية المستقلة (فريتيلين)، فلم يُسمِّ مرشحا و لم يؤيد رسميا أيا من المرشحَين، وأشار على أعضائه بأن يختاروا بحرية وفقا لما تمليه عليهم ضمائرهم. وكان يوم الاقتراع، شأنه شأن فترة الأسابيع الأربعة للحملة الانتخابية التي سبقته، يتسم بالهدوء والنظام و لم تحدث فيه أية حوادث ذات شأن. وعملية عد بطاقات الاقتراع جارية حاليا، وستُعلن النتيجة قريبا – ويُنتظر إعلان النتيجة غير الرسمية يوم ١٧

نيسان/أبريل، وإعلان النتيجة المعتمدة يوم ٢١ نيسان/أبريل. وسيحلف الرئيس الأول لجمهورية تيمور الشرقية الديمقراطية اليمين يوم ٢٠ أيار/مايو.

٨ - وقد قامت اللجنة الانتخابية المستقلة بالإعداد لانتخابات ١٤ نيسان/أبريل بأسلوب فعال وقام الموظفون التيموريون الشرقيون بدور رئيسي. ولأول مرة، كان مديرو الانتخابات في جميع المقاطعات من أبناء تيمور الشرقية، وكذلك نصف عدد الموظفين الانتخابيين على المستوى الأدنى من المقاطعة وعددهم ٣٠٠ موظف، وكثير من الموظفين في المقر الوطني في ديلي، بما في ذلك فريق تدريبي يتألف كله من التيموريين الشرقيين. وانضم نحو ٦ ٠٠٠ من موظفي الاقتراع من أبناء تيمور الشرقية إلى الموظفين الوطنيين والدوليين. ونتيجة لذلك، سيكون هناك مجمع من التيموريين الشرقيين المدربين تدريبا جيدا وذوي الخبرة متاحا للخدمة في الانتخابات المقبلة.

أنشطة مجلس الوزراء

٩ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصل مجلس وزراء تيمور الشرقية الاضطلاع بالمهام التنفيذية اليومية حسب التفويض الممنوح له من مدير الإدارة الانتقالية، واعتمد تدابير بشأن نطاق واسع من المسائل، بما في ذلك تعيين موظفين عموميين، وتوفير الخدمات الصحية، وإصلاح المدارس، والإمداد بالكهرباء، وإعادة التحريج. كما واصل المجلس عقد اجتماعات مفتوحة في جميع المقاطعات.

١٠ - وكان من بين المقررات الأخرى التي اتخذها المجلس أنه وافق على أن تقدم تيمور الشرقية طلبا للانضمام إلى عضوية الأمم المتحدة، ومجموعة البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي. وقدم بالفعل طلب لعضوية صندوق النقد الدولي في ٢٢ شباط/فبراير. واعتمد المجلس تدابير لتنقيح التشريع المتعلق بإدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية وترجمته إلى اللغات الرسمية لتيمور الشرقية وبدأ في الاضطلاع بمشروع يهدف إلى تطوير اللغة القومية، وهي التيتومية.ويقوم الوزراء حاليا باستعراض أنظمة الإدارة الانتقالية وتوجيهاتها في ضوء دستور تيمور الشرقية، بغية اعتمادهما من المجلس التشريعي الوطني بعد الاستقلال.

الأعمال التحضيرية ليوم الاستقلال

١١ - يجري التخطيط للاحتفال على نطاق الأمة بأسرها باستقلال تيمور الشرقية يوم ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠٢. وسيبدأ البرنامج الرسمي للاحتفال بيوم الاستقلال في مساء يوم ١٩ أيار/مايو. ففي منتصف ليلة ذلك اليوم، سيتم إنزال علم الأمم المتحدة ورفع علم تيمور الشرقية. وسيتولى الرئيس الجديد مهام منصبه في ٢٠ أيار/مايو.

باء – الإدارة العامة لتيمور الشرقية بعد الاستقلال

١٢ – يعد إنشاء خدمة عامة من أهالي تيمور الشرقية من أصعب جوانب ولاية الإدارة الانتقالية. ومما يذكر أن السجلات العامة دمرت أو أزيلت وأن عددا كبيرا من الموظفين المدنيين ذوي الخبرة، وبعضهم من أهالي تيمور الشرقية، غادروا في أعقاب المشاورة الشعبية التي عقدت في ٣٠ آب/أغسطس ١٩٩٩. وسيظل إنشاء إدارة عامة فعالة ومقتدرة مهنيا يمثل تحديا كبيرا خلال السنوات المقبلة.

١٣ – وقد استغرقت عمليات التوظيف والتدريب وبناء القدرات وقتا أطول مما كان متوقعا. وتم حتى الآن تعيين نحو ٠٠٠ ١١ موظف مدني مقابل نحو ٠٠٠ ١٥ من الوظائف الموافق عليها، بما في ذلك الوظائف في دائرة شرطة تيمور الشرقية وقوة دفاع تيمور الشرقية. وبالرغم من أهمية هذه الأرقام، فإن التعيينات كانت في معظمها عند المستويات الأدنى وشغل حتى الآن أقل من ٥٠ في المائة من مناصب الإدارة. ويمكن أن يعزى عدم كفاية التوظيف عند المستويات العليا في معظمه إلى الافتقار إلى مرشحين مؤهلين تأهيلا مناسبا، ولكن مما أدى إلى تفاقم الحالة أيضا وجود مشاكل مؤسسية (بما في ذلك عدم وجود عدد كاف من الموظفين وارتفاع معدل الدوران) داخل لجنة الخدمة المدنية والتعيين في الوظائف العامة. وتعمل الإدارة الانتقالية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي معا بصورة وثيقة من أجل التعرف على مرشحين مؤهلين يمكنهم العمل مع الحكومة في بعثة المتابعة من أجل المساعدة على معالجة هذا النقص في القدرات الحالية، من خلال التدريب وإسداء المشورة.

١٤ – وقامت الوكالة الوطنية للتخطيط والتنمية السابقة (لجنة التخطيط حاليا) بإعداد برنامج شامل مدته ١٠ سنوات لتطوير الحكم والقطاع العام وذلك بالاشتراك مع البرنامج الإنمائي، واعتمده اجتماع المانحين الذي عقد في كانبيرا في حزيران/يونيه ٢٠٠١، فضلا عن مجلس الوزراء الانتقالي. وأعرب المانحون منذ ذلك الوقت عن اهتمامهم بتوفير دعم ثنائي لأكثر من ٨٠ في المائة من المشاريع الفردية التي تعتبر ذات أهمية حاسمة لنجاح عملية تسليم السلطة الإدارية. ومع ذلك، فإن الموافقة النهائية على البرنامج ما زالت تنتظر قرارا من مجلس الوزراء. ويعد اتخاذ إجراء سريع أمرا مهما للغاية للمحافظة على الزخم وثقة المانحين ولضمان فعالية الأجهزة الإدارية لتيمور الشرقية على الأمد الطويل.

١٥ – وعلى المستوى المحلي، اضطلع الموظفون المدنيون من أهالي تيمور الشرقية الآن بكامل المسؤولية عن عملية صنع القرار والإدارة اليومية للمقاطعات، بينما تحول دور الأمم المتحدة منذ عام ٢٠٠١، بعد إنهاء عمل الموظفين الدوليين، من دور الإدارة الفعلية إلى التدريب وإسداء المشورة ودعم التخطيط والتنسيق فيما بين القطاعات. ومع ذلك، ما زالت

إدارات المقاطعات بحاجة إلى تعزيز. وتوصي وزارة الداخلية بسبل لتفويض المجتمعات المحلية سلطة صنع القرار، وبخاصة فيما يتعلق بتخصيص الموارد المحلية والنزاع على الممتلكات.

الشؤون الخارجية

١٦ - في ٢٥ شباط/فبراير ٢٠٠٢، أجرى ممثلي الخاص، ورئيس الوزراء ماري ألكاتيري، والوزير الأقدم للشؤون الخارجية خوسيه راموس - هورتا، محادثات مع حكومة إندونيسيا في دنباسار. وأعقب هذا في يوم ٢٦ شباط/فبراير إجراء مناقشات ثلاثية مع إندونيسيا واستراليا، وقع خلالها ممثلي الخاص مع وزير خارجية إندونيسيا حسن ويرايودا على ترتيبين لإنشاء روابط بريدية بين البلدين وخدمة تجارية للنقل بالحافلات بين جيب أوكوسي والمقاطعات الأخرى لتيمور الشرقية. ومن المتوقع أن يتم قريبا إبرام اتفاق أكثر شمولا بشأن التجارة عند الحدود وعبور الحدود. كما اتفقت الأطراف على تعزيز التعاون في المسائل القضائية والبدء، في نيسان/أبريل ٢٠٠٢، في عملية ترسيم الحدود البرية. وقد أثلج صدري هذا التقدم الكبير الذي أُحرز في المفاوضات الثنائية وأتطلع إلى تنفيذ الاتفاقات التي تم التوصل إليها في وقت مبكر.

العدالة

١٧ - ستظل المشاكل المتعلقة بتطوير قطاع العدالة تتطلب اهتماما وثيقا بعد الاستقلال. فما زالت هناك صعوبات كبيرة، بسبب الافتقار إلى الأفراد الوطنيين ذوي الخبرة، ومحدودية الموارد، والعوائق اللغوية، وبخاصة في ضوء اللغات الأربع المستخدمة في المحاكم.

١٨ - وكان الافتقار إلى هياكل الدعم الإدارية الفعالة، بالإضافة إلى التأخر في التعيين، معناه تشغيل هيئة واحدة فقط من الهيئتين الخاصتين المعنيتين بالجرائم الخطيرة، كما أن محكمة الاستئناف لم يعد بها النصاب القانوني منذ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١، بعد مغادرة قاضيين دوليين. وفي الأشهر الأخيرة، أدى غياب رئيس محكمة الاستئناف المسؤول عن الإشراف على المحكمة إلى زيادة إضعاف إقامة العدل، مما أدى إلى تراكم العمل في القضايا المستأنفة بالنسبة للجرائم الخطيرة والعادية، بما في ذلك قضايا ما زال المستأنفون فيها رهن الاحتجاز. وأدى طول فترة الاحتجاز دون محاكمة، من بين عوامل أخرى، إلى قيام السجناء في سجن بيكورا في ديلي باحتجاج سلمي في يومي ١٨ و ١٩ آذار/مارس ٢٠٠٢. وجرى احتجاج مماثل في سجن غلينو في إرميرا يوم ٢٢ آذار/مارس. كما أن إقامة العدل خارج ديلي ما زالت تعترضها مشاكل بسبب عدم كفاية الدعم الإداري خارج ديلي، وهي مسألة مقلقة للمجتمعات المحلية والشرطة. ويقترح وزير العدل إنشاء أقلام للمحاكم في مقاطعتي بوكاو

وأوكوسي (على الأقل). والأمل معقود على أن يساعد ذلك على تعزيز إقامة العدل خارج ديلي.

١٩ - ومن الواضح أن جميع هذه الصعوبات كان لها أثر سلبي على فعالية النظام القضائي، في وقت تعد فيه ثقة أهالي تيمور الشرقية في النظام القضائي الوليد أمرا حيويا. وبغية تخفيض الحجم الكبير للأعمال المتأخرة في قضايا الاستئناف في الأجل القريب، أصدر ممثلي الخاص أمرا تنفيذيا بنقل قاضيين دوليين من الهيئات الخاصة بصفة مؤقتة إلى محكمة الاستئناف. والإدارة الانتقالية بصدد تعيين مدير إداري للمحكمة لشؤون الهيئات الخاصة لدعم الجوانب التخطيطية والتشغيلية لعمل الهيئات، وتدرس إمكانية اتخاذ ترتيب مماثل لمحكمة الاستئناف ومحاكم المقاطعات. وبغية تعزيز مبدأ استقلال تعيين القضاة، تقوم الإدارة الانتقالية أيضا بتقديم بعض الدعم إلى لجنة الخدمات القضائية الانتقالية، وهي اللجنة المسؤولة عن تعيين القضاة وتقييمهم وتأديبهم وفصلهم. ولمعالجة الاختلال الحالي بين الادعاء والدفاع، وبخاصة في محاكمات الجرائم الخطيرة، تسعى الإدارة الانتقالية إلى إنشاء دائرة للمعونة القانونية على سبيل الأولوية وتجري مناقشات مع وزارة العدل بشأن نماذج لضمان الاتساق مع خطط الحكومة لفترة ما بعد الاستقلال.

٢٠ - وبدأ حاليا تنفيذ برنامج للوساطة في المنازعات المتعلقة بالأرض. بيد أنه وفقا للقرار الذي اتخذته الإدارة الانتقالية الأولى بالانتظار لحين الاستقلال، لم يتم حل المسائل الحرجة المتعلقة بالسياسات فيما يتصل بالمنازعات على ملكية الأرض، وإعادة إنشاء السجل العمومي لملكية الأرض، والاعتراف بحقوق ملكية الأرض المستمدة من الإدارتين البرتغالية والإندونيسية أو حقوق ملكية الأرض للأشخاص والشركات الذين ليسوا من أصول تيمورية شرقية. وفي هذه المرحلة، لا يمكن البت في المطالبات المتعارضة المتعلقة بملكية الأرض إلا عن طريق المحاكم، وهي محملة بالفعل بأكثر من طاقتها. وبالنظر إلى عدم وجود أساس قانوني واضح لملكية الأرض واستخدامها، ستظل المسائل المتعلقة بملكية الأرض تسبب مشاكل بعد الاستقلال. ويتوقف حل المطالبات المتنافسة على الأرض على الأحكام الدستورية المتعلقة بملكية الأرض، ولا سيما تعريف المواطنة، بغية تحديد من يمكنهم تملك الأرض بصورة مشروعة في تيمور الشرقية. وهذا الافتقار إلى الوضوح فيما يتعلق بملكية الأرض يمثل عاملا رئيسيا في تثبيط الاستثمار الأجنبي.

دائرة شرطة تيمور الشرقية

٢١ - أنشئت دائرة شرطة تيمور الشرقية في ٢٧ آذار/مارس ٢٠٠٠. وتم حتى الآن تدريب ١ ٥٥٢ ضابطا في كلية الشرطة، ٢٠ في المائة منهم تقريبا من الإناث. ويتلقى

التدريب حاليا ٢٤٨ شرطيا مبتدئا آخرين من أهالي تيمور الشرقية. ويعكس الرقم المستهدف الكلي لقوام دائرة الشرطة وهو ٢ ٨٣٠ فردا اقتراحا تدرسه الحكومة حاليا لتكليف دائرة الشرطة بتوفير ضباط الحدود والهجرة. وقد تمت زيادة التدريب المتخصص لضباط الشرطة، بما في ذلك برنامج يهدف إلى تطوير الإدارة من المستويين المتوسط والأقدم، فضلا عن التدريب في مجال حقوق الإنسان وعلى إدارة الاضطرابات المدنية.

٢٢ - وكما هو وارد في الفرع الثالث أدناه، يجري نشر ضباط الشرطة، بعد حصولهم على التدريب الأساسي، في المقاطعات تحت إشراف شرطة الأمم المتحدة. وسيتم تحويل المسؤولية التنفيذية عن أعمال الشرطة اليومية إلى دائرة شرطة تيمور الشرقية على مستوى المقاطعات بمجرد حصول ضباطها على الشهادة واعتماد وضع المقاطعة. وسيخضع الأداء في هذه المقاطعات للاستعراض المستمر من قبل الأمم المتحدة. ووفقا لخطة التنمية، ستبلغ دائرة الشرطة قوامها الكامل في حزيران/يونيه ٢٠٠٣. وستضطلع الدائرة، رهنا بحصولها على التصديق والاعتماد اللازمين، بالمسؤولية التنفيذية الكاملة عن القيام بأعمال الشرطة بحلول كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤، في حين ستحتفظ شرطة الأمم المتحدة بدور استشاري. وإلى أن يحين ذلك الوقت، ستظل دائرتا الشرطة تحت القيادة المشتركة لمفوض الشرطة الدولي.

قوات الدفاع عن تيمور الشرقية

٢٣ - تواصل أول كتيبة للمشاة تابعة لقوات الدفاع عن تيمور الشرقية وقوامها ٥٠٠ فرد تدريبها في لوس بالوس بمقاطعة لاوتيم. وقد بدأ تجنيد الكتيبة الثانية ووحدات الدعم في مرفق تدريب ماتينارو في مقاطعة ديلي. كما يستمر التدريب للعنصر البحري للقوات الذي أنشئ مؤخرا والذي يوجد في بورت هيرا، في مقاطعة ديلي. وما زال القوام المستهدف للقوات هو ١ ٥٠٠ من الجنود النظاميين، يدعمهم احتياطي قوامه ١ ٥٠٠ جندي آخر.

٢٤ - ويجري حاليا التخطيط لإنشاء وزارة للدفاع وإعداد ميزانية لها. وستقدم هذه الوزارة المشورة فيما يتعلق بسياسة الدفاع وستقوم بأعمال الرقابة المدنية الأساسية المطلوبة لإدارة قوات الدفاع على الأجل الطويل. وستستوعب الوزارة، مع تطورها، المسؤوليات التي يضطلع بها حاليا مكتب تطوير قوات الدفاع. وسيعين ممثلي الخاص قريبا أمينا للدولة لشؤون الدفاع، سيقدم تقاريره إليه، شأنه شأن قوات الدفاع عن تيمور الشرقية، بشأن جميع المسائل التنفيذية والمسائل المتعلقة بالسياسات، إلى أن يتم الاستقلال.

٢٥ - وقُدمت مساعدات إنمائية إلى قوات الدفاع عن طريق المساعدات الثنائية وتبرعات المانحين. ومع ذلك، سيلزم تقديم دعم تدريبي ومالي إضافي، بما في ذلك استثمارات رأسمالية

كبيرة، حتى نيل الاستقلال وبعده بفترة طويلة، وذلك لضمان بلوغ القوات قدرتها التشغيلية، التي يتوقع وصولها في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤.

جيم - تهيئة بيئة أمنية مستقرة

الأمن

٢٦ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصل الوجود القوي للعنصر العسكري للإدارة الانتقالية تأمين بيئة أمنية مستقرة. ومع ذلك، كانت هناك زيادة في التقارير التي تفيد بإطلاق النار والطلقات المضيئة والانفجارات بالقرب من خط التنسيق التكتيكي، الذي يمثل الحدود غير الرسمية المتفق عليها بين الإدارة الانتقالية والقوات المسلحة الإندونيسية ريثما يتم ترسيم الحدود رسميا. وبالرغم من أن عددا من هذه الحوادث ما زال مرتبطا باستمرار أنشطة عناصر الميليشيات في تيمور الغربية، فإن هناك حوادث أخرى، حدثت فيها زيادة، قد تكون نتيجة لعمليات عسكرية وأنشطة الصادين والتجار غير القانونيين.

٢٧ - وفي هذا الصدد، أسهم التعاون الطيب بين القوات المسلحة الإندونيسية وقوة حفظ السلام التابعة للإدارة الانتقالية إلى تقليص نشاط الميليشيات. ومع ذلك، فإن الإدارة الانتقالية تقدر أنه ما زال هناك وجود للميليشيات المتشددة في تيمور الغربية، الأمر الذي يشكل تهديدا محتملا مستمرا. وفي ٩ آذار/مارس، تعرضت دورية تابعة للإدارة الانتقالية لإطلاق النار من مسافة قريبة بالقرب من خط التنسيق التكتيكي. ولم تتضح حتى الآن هوية من أطلق النار في هذه الحادثة وقصده.

٢٨ - وكما أوضحت في تقريري السابق (S/2002/80 و Corr.1)، ما زالت هناك أسواق غير قانونية تعمل على الحدود، أصبح بعضها أكبر وأصعب من أن يسيطر عليه أو يتحكم فيه. وهناك شواهد تشير إلى أن عناصر الميليشيات المشتبه فيها تستخدم تلك الأسواق لابتزاز الأموال من التجار. وسيكون من الأيسر التحكم في نشاط الأسواق غير القانونية عندما يتم الاتفاق على ترسيم الحدود بين تيمور الشرقية وإندونيسيا. وكان من المقرر القيام ببعثة استطلاعية مشتركة - هي المرحلة الأولى في ترسيم الحدود - في شهر شباط/فبراير ٢٠٠٢، بيد أنه بسبب صعوبات فنية من المتوقع الآن أن تبدأ في ٢٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٢.

عودة اللاجئين

٢٩ - كانت حالة اللاجئين من أهالي تيمور الشرقية في إندونيسيا من أفجع مخلفات أعمال العنف التي وقعت في عام ١٩٩٩، ولكن بعد شهور من التقدم البطيء، أصبحت عمليات العودة التي حدثت مؤخرا مشجعة جدا. ومع ذلك، فإن عشرات الآلاف من اللاجئين سيكونون لا يزالون في تيمور الغربية وقت نيل تيمور الشرقية الاستقلال.

٣٠ - وقد تم تشكيل فريق اتصال للمصالحة والإعادة إلى الوطن من أبناء تيمور الشرقية، يتألف من ممثلين لرئيس الوزراء الكاتيري، والسيد غوسمياو، وممثلي الخاص لتنسيق جهود الإدارة الانتقالية والحكومة الانتقالية الثانية من أجل تشجيع عودة اللاجئين. وواصلت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين تيسير زيارات أطلق عليها "اذهب وشاهد" واجتماعات للمصالحة على الحدود كوسيلة لتشجيع العودة. وبغية المساعدة في الجهود الرامية إلى بناء الثقة وتشجيع العودة، شُنت في تيمور الغربية حملة إعلامية بشأن إجراءات العدالة للاجئين العائدين المشتبه في ارتكابهم جرائم في عام ١٩٩٩.

٣١ - وفي آذار/مارس ٢٠٠٢، حدثت زيادة كبيرة في أعداد اللاجئين العائدين، بلغ نحو ٣ ٦٨٠ لاجئا - وهو أكبر عدد في شهر واحد منذ مطلع عام ٢٠٠٠. وجاءت هذه الزيادة نتيجة لعدة عوامل - وقف المعونة الغذائية المقدمة من حكومة إندونيسيا، وزيادة الزيارات عبر الحدود، والاهتمام الذي ولدته الانتخابات الرئاسية وخطط الاحتفال بيوم الاستقلال - ولكنها عموما تعكس الثقة في الحالة في تيمور الشرقية والتفاؤل فيما يتعلق بالاستقلال. وساعدت زيارة قام بها السيد غوسمياو لمخيمات اللاجئين في تيمور الغربية في ٤ نيسان/أبريل على حث عدد أكبر على العودة، مما وصل بعدد العائدين منذ بداية عام ٢٠٠٢ إلى نحو ١٠ ٠٠٠ شخص. وحتى الآن، عاد ما يتجاوز مجموعه ٢٠٢ ٠٠٠ لاجئ. وتقدر المفوضية عدد من ما زالوا موجودين في تيمور الغربية بأكثر من ٥٠ ٠٠٠ لاجئ.

٣٢ - وقد أوقفت حكومة إندونيسيا توزيع الأغذية على المخيمات في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢، ولكنها استأنفت مؤقتا تقديم المعونة إلى أكثر الفئات ضعفا في منتصف آذار/مارس بعد أن أفادت التقارير بحدوث سوء تغذية. وفي الوقت ذاته، اقترحت الحكومة تمديد موعدها النهائي للمساعدة في إعادة اللاجئين من تيمور الشرقية الموجودين في مخيمات في تيمور الغربية إلى نهاية آب/أغسطس ٢٠٠٢. ومن شأن ذلك أن يتيح للاجئين أن يقرروا ما إذا كانوا يرغبون في العودة بعد أن تصبح تيمور الشرقية مستقلة في ٢٠ أيار/مايو أو إعادة التوطن في إندونيسيا. ووافقت حكومة إندونيسيا على سداد مدفوعات المعاشات التقاعدية المتأخرة إلى الموظفين المدنيين الإندونيسيين السابقين وإلى أفراد الشرطة والقوات المسلحة السابقين في تيمور الشرقية لغاية الاستقلال. ويحدوني أمل قوي في أن يبدأ دفع هذه المستحقات قبل الاستقلال. وقد أنشئ صندوق خاص لتعويض الموظفين المدنيين السابقين عن فقدان معاشاتهم التقاعدية ومرتباتهم في المستقبل، حتى لا يشكل ما يقدم لهم من مدفوعات في إندونيسيا حافزا عكسيا لهم على العودة

لجنة الاستقبال والحقيقة والمصالحة

٣٣ - أنشئت لجنة الاستقبال والحقيقة والمصالحة لتيسير التصالح مع العدالة. وستسعى تلك اللجنة إلى إثبات الحقيقة بشأن انتهاكات حقوق الإنسان في الفترة بين عامي ١٩٧٤ و ١٩٩٩، ودعم استقبال مرتكبي الجرائم الصغرى وإعادة إدماجهم من خلال آليات مجتمعية. ومنذ أن تقلد المفوضون مناصبهم في ٢١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢، بدأت اللجنة عملها في مهمتها للبحث عن الحقيقة مع المجتمعات المحلية في منطقتين. كما وفّرت اللجنة معلومات واضحة عن الدور الذي تقوم به في مجتمعات اللاجئين في تيمور الغربية. وعند انتهاء ولايتها التي تستمر لمدة سنتين ستقدم اللجنة تقريرا إلى الحكومة، مشفوعا بتوصيات من أجل حماية حقوق الإنسان.

الجرائم الخطيرة

٣٤ - واصلت وحدة الجرائم الخطيرة التركيز على ١٠ من القضايا ذات الأولوية، وتم حتى الآن توجيه الاتهام إلى ١٠١ ممن يزعم ارتكابهم جرائم خطيرة في عام ١٩٩٩ وذلك في ٣٥ لائحة اتهام (بما في ذلك توجيه اتهامات في ٥ حالات من الحالات الـ ١٠ ذات الأولوية)، ١٣ منهم في جرائم ضد الإنسانية، مع إلقاء القبض على ٤٤ شخصا حتى الآن. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، وجّه اتهامان آخران بارتكاب جرائم ضد الإنسانية لـ ١٨ رجلا، منهم قائد الميليشيات يوريكو غوتيريز وقائد كبير آخر من قادة الميليشيات. أما العدد الباقي ممن يزعم بارتكابهم جرائم وعددهم ٥٧ شخصا فيشتبه في أنهم موجودون في تيمور الغربية أو في أنحاء أخرى من إندونيسيا. وبالرغم من تقديم طلبات إلى المدعي العام لإندونيسيا لاعتقالهم ونقلهم، لم يرد أي رد إيجابي حتى الآن.

٣٥ - وانتهت حتى الآن الهيئات الخاصة المعنية بالجرائم الخطيرة في محكمة مقاطعة ديلي من ١٥ محاكمة، أسفرت عن إدانة ٢٢ رجلا والاستئناف في ٩ من القضايا. وهناك ١٠ محاكمات أخرى جارية حاليا، ٦ منها تتعلق بجرائم ضد الإنسانية. وظل التقدم بطيئا في هذه المحاكمات بسبب تحميل النظام القضائي بعبء زائد. ومع ذلك، فإن العمل الجاري لتعيين قضاة دوليين ومدير إداري للمحكمة لشؤون الهيئات الخاصة من المتوقع أن يؤدي إلى تسارع خطى سير الدعاوى. وتحث الدول الأعضاء على المساعدة في دعم هذا العمل عن طريق توفير قضاة ومدافعين عموميين.

المحاكمات في إندونيسيا

٣٦ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، عقدت سلسلة من الاجتماعات بين المدعي العام لتيمور الشرقية والمحامي العام لإندونيسيا بغية تعزيز التعاون في محاكمة الأشخاص المسؤولين

عن أحداث عام ١٩٩٩. وعلى سبيل المتابعة لهذه الاجتماعات، استقبلت وحدة الجرائم الخطيرة التابعة للإدارة الانتقالية فريقا يتألف من ثلاثة محققين إندونيسيين لجمع الأدلة فيما يتصل بقتل صحفي هولندي إسمه ساندر ثيونيس في عام ١٩٩٩. وهناك أمل في أن تجري محاكمة موثوق بها في هذه القضية في المستقبل القريب جدا.

٣٧ - وقد بدأت المحكمة الإندونيسية المخصصة لحقوق الإنسان في جاكرتا أولى محاكماتها لأشخاص يزعم بأنهم مسؤولون عن انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان في تيمور الشرقية خلال عام ١٩٩٩. وكما أشير إليه في تقرير سابق (S/2001/983 و Corr.1)، فإنه مما يؤسف له أن حكومة إندونيسيا لم توسع نطاق الاختصاص المقيد للمحكمة بعد شهري نيسان/أبريل وأيلول/سبتمبر ١٩٩٩ وخارج مقاطعات ليكويكا وديلي وكوفا ليما. وأدت هذه القيود إلى استبعاد عدد من القضايا الهامة التي حدثت في عام ١٩٩٩. وما زال يحدوني الأمل في أن تتخذ الحكومة الخطوات اللازمة لضمان قيام المحكمة بتغطية جميع جرائم حقوق الإنسان المرتكبة في تيمور الشرقية من كانون الثاني/يناير إلى تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩.

٣٨ - وفي ٧ آذار/مارس ٢٠٠٢، أصدرت المحكمة الجزئية لوسط جاكرتا حكما على جاكوبس بيري، أحد الأشخاص الأربعة المتهمين بقتل الجندي ليونارد مانينغ (أحد أفراد الوحدة النيوزيلندية للإدارة الانتقالية)، بالسجن لمدة ست سنوات. وفي ٢٠ آذار/مارس، رُفضت التهم الموجهة ضد المدعى عليهم الآخرين. ولا يمكن النظر إلى قرارات المحكمة إلا باعتبارها غير كافية ومخيبة للآمال. ومن المتوقع أن يقدم استئناف وأن تتحقق العدالة في نهاية المطاف.

الأمن الداخلي

٣٩ - لا يزال معدل الجرائم المبلغ عنها في تيمور الشرقية منخفضا. بيد أنه، سُجلت زيادة في حوادث المرور كما زادت حالات العنف العائلي بشكل ملحوظ خلال الأشهر الثلاثة الماضية. وقد استهل ممثلي الخاص ورئيس الوزراء، في ٢٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢، حملة إعلامية على نطاق الأمة لمكافحة العنف العائلي. وطلب مفوض شرطة إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية من البلدان المانحة المساعدة بتوفير مزيد من التدريب المتخصص لضباط وحدة الفئات المستضعفة المختصين بحالات العنف العائلي.

٤٠ - وقد أعرب عن بعض القلق إزاء مدلول ما ينص عليه دستور تيمور الشرقية من تواجد "جماعات أمنية أخرى" جنبا إلى جنب مع الشرطة. ففي المقاطعات داخل تيمور الشرقية ما زالت توجد جماعات أمنية صغيرة غير رسمية. وبالرغم من أن رصد الإدارة الانتقالية لأنشطة تلك الجماعات يشير إلى أنها لا تشكل في الوقت الراهن أي خطر يذكر،

ستظل هذه المسألة قيد الاستعراض عن كثب. وتضم هذه الجماعات بعضا من المقاتلين السابقين بالقوات المسلحة للتحرير الوطني لتيمور الشرقية ممن فقدوا امتيازاتهم لاستبعادهم من قوات الدفاع عن تيمور الشرقية ولافتقارهم الملحوظ إلى قبول الجمهور. وتعكف المنظمة الدولية للهجرة على استعراض عملية إعادة إدماج المقاتلين السابقين في سياق برنامج المساعدة على إعادة إدماج أفراد القوات المسلحة للتحرير الوطني لتيمور الشرقية. وفي الوقت نفسه شرعت الحكومة في إنشاء مكتب لشؤون قدامى المحاربين للدفاع عن مصالحهم وتيسير استفادتهم من برامج المساعدة الحكومية.

دال - التنمية الاقتصادية والاجتماعية

٤١ - أحرز تقدم ملحوظ في عملية إصلاح البنية الأساسية المادية والاجتماعية وتوفير الخدمات الاجتماعية وبخاصة في مجالي الصحة والتعليم. وقد استمد الجانب الأكبر من هذا الدعم المقدم لعمليتي الإعمار والتنمية من الصندوق الاستئماني لتيمور الشرقية وغير ذلك من المساعدات الثنائية والمتعددة الأطراف. بيد أنه سيلزم في المستقبل المنظور توفير الدعم بشكل متواصل على الصعيد الثنائي ومتعدد الأطراف لكفالة تحويل بؤرة التركيز إلى تعزيز قدرة المؤسسات الوطنية على مواصلة أداء الخدمات.

المسائل الاقتصادية والمالية

٤٢ - كما ذكرت في تقريري السابق يقدر معدل الانتعاش الاقتصادي في تيمور الشرقية في عام ٢٠٠١ بنسبة ١٨ في المائة يواكبه معدل تضخم سنوي يقدر بأقل من ٣ في المائة. ومن المتوقع أن تنخفض هذه النسبة في عام ٢٠٠٢ بعد تقليص الوجود الدولي في تيمور الشرقية. فقد زادت الواردات الخاضعة للرسوم من متوسط سنوي قدره ٥,٢ ملايين دولار من دولارات الولايات المتحدة في الشهر إلى زهاء ٦,٦ ملايين دولار في الربع الأخير من عام ٢٠٠١. وفي مسح أجري مؤخرا للأسر المعيشية أفاد ٨٧ في المائة ممن جرى سؤالهم بأنه لم يطرأ تغيير على حالتهم الاقتصادية أو أنها تحسنت عما كانت عليه قبل العنف في عام ١٩٩٩. ومع ذلك ستظل تيمور الشرقية لفترة من الزمن بعد استقلالها من بين أقل الدول نموا في المنطقة - حيث يعيش زهاء ٣٤٠ ٠٠٠ نسمة أو ٤١ في المائة من سكانها البالغ تعدادهم ٨٠٠ ٠٠٠ نسمة دون مستوى الفقر بدخل قدره ٠,٥٥ دولار في اليوم.

٤٣ - ولقد كان لجهود الإعمار القوية المبذولة من خلال الصندوق الاستئماني لتيمور الشرقية والمشاريع الثنائية أهمية شديدة في دعم هذا الانتعاش. ويباشر الصندوق حاليا ثمانية برامج جاري تنفيذها في قطاعات الصحة والتعليم والزراعة والتنمية المجتمعية وتنمية القطاع الخاص والنقل والكهرباء والمياه والمرافق الصحية والتمويل المتناهي الصغر.

٤٤ - وقد أحرزت الحكومة الانتقالية تقدما لا بأس به فيما يتصل بالإيرادات المستهدفة حيث تجاوز معدل الأداء في الأشهر السبعة الأولى من السنة المالية تلك الإيرادات المستهدفة بصورة طفيفة. بيد أنه لم يتحقق من عملية استعادة التكاليف في قطاع الكهرباء إلا ٣٠ في المائة فقط من الهدف المحدد لمنتصف السنة على أساس تناسبي. ومن ناحية أخرى أحرز تقدم مرض في مستوى الإنفاق عموما رغم أن معدل تنفيذ الميزانية تفاوت تفاوتا كبيرا من وكالة إلى أخرى حيث كان أبطأ في حالة البرامج الرئيسية منه في حالة الأجور والسلع والخدمات.

٤٥ - وتوالى تدفق الدعم من الجهات المانحة الثنائية والمؤسسات المالية الدولية على وزارة المالية من أجل تعزيز النظامين الضريبي والاستثماني وبناء قدرات القائمين عليهما. وقدم صندوق النقد الدولي مشورة ومساعدات فيما يتصل بالقضايا المتعلقة بالاقتصاد الكلي والعائدات وقام بدعم برنامج شامل لبناء المؤسسات تضطلع به هيئة الأعمال المصرفية والمدفوعات. أما البنك الدولي فقد أتم مؤخرا تقييما لنظم إدارة النفقات العامة أوصى فيه بإجراءات يلزم اتخاذها تعزيزا لتلك النظم. وخلص إلى أن معظم النظم القائمة لديها ممارسات إدارية سليمة وضوابط قوية قياسا ببلدان أخرى لديها نفس مستويات الدخل: ومن ثم يتمثل التحدي الرئيسي في بناء القدرة اللازمة لتحويل تلك النظم إلى نظم للرقابة الحكومية الكاملة في الأجل المتوسط.

٤٦ - وفي ٢١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١ استهلت رسميا أول عملية لوضع خطة للتنمية. وحددت لجنة التخطيط، وهي هيئة تمثل جميع أهالي تيمور الشرقية حيث أنها تتألف من ممثلي الحكومة والمجتمع المدني، هدفين لخطة التنمية، هما تحقيق نمو اقتصادي قوي والحد من الفقر. وقد أجرى السيد غوسمياو، بصفته رئيسا للجنة الاستشارية للمجتمع المدني استطلاعا للرأي على النطاق القطري شمل ما يربو على ١٧ ٠٠٠ رجل و ١١ ٠٠٠ امرأة واختتم في شباط/فبراير ٢٠٠٢. ويتبين من النتائج الأولية لاستطلاع الرأي الذي تركز على أهداف عام ٢٠٠٢، أن أهم شاغلين لدى أهالي تيمور الشرقية في الحاضر والمستقبل هما - تحسين الأوضاع في مجالي التعليم والصحة.

٤٧ - وستشكل خطة التنمية الوطنية والإطار الضريبي المتوسط الأجل والميزانية السنوية للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٣ الوثائق الأساسية لاجتماع الجهات المانحة المزمع عقده في ديلي في ١٤ و ١٥ أيار/مايو. وسيلتمس من المانحين في ذلك الاجتماع تقديم تبرعات دعما لبرنامج الحكومة وذلك بسد العجز المتوقع في التمويل خلال السنوات الثلاث القادمة.

الموارد الطبيعية

٤٨ - سيكون لاحتياطيات النفط والغاز أهمية شديدة بالنسبة لتيمور الشرقية. وفي هذا الصدد سيساعد "ترتيب بحر تيمور" الذي توصلت إليه حكومة استراليا والإدارة الانتقالية في ٥ تموز/يوليه ٢٠٠١ على ضمان صون وزيادة المكاسب المحرزة في مجال الإنعاش الاجتماعي والاقتصادي منذ العنف الذي شهده البلد في عام ١٩٩٩. وقد واصل مسؤولو تيمور الشرقية العمل مع نظرائهم الاستراليين لوضع نص ذلك الترتيب ومرفقاته في صيغتهما النهائية حيث أنه من المتوقع أن يجري التوقيع عليه عند الاستقلال باعتباره معاهدة.

٤٩ - وتنظم المعاهدة إنتاج النفط المستمد من حقل بايو أوندان الذي سيبدأ الإنتاج قريبا. وهي لا تمس حقوق تيمور الشرقية فيما يتصل بالحقول الأخرى الواقعة خارج نطاق المعاهدة. وما زالت الحكومة الاسترالية عاكفة على استعراض التفاهم الذي تم التوصل إليه بين تيمور الشرقية وشركات البترول العاملة في حقل بايو أوندان بشأن الترتيبات المالية المتعلقة بالغاز. فبموجب معاهدة بحر تيمور سيسمح هذا التفاهم بمباشرة استغلال غاز حقل بايو أوندان بالإضافة إلى المواد السائلة التي تنتج في المرحلة الحالية. وترصد الحكومة الانتقالية عن كثب اهتمامات المنتجين بالحقل النفطي الرئيسي الآخر في المنطقة المشمولة بالمعاهدة وهو حقل جريتر صن رايز الذي لم يبدأ استغلاله بعد. والواقع أن استغلال غاز حقل جريتر صن رايز يمكن أن يضيف الكثير إلى إيرادات تيمور الشرقية.

الزراعة ومصائد الأسماك

٥٠ - ما زال قطاع الزراعة وصيد الأسماك هو أكبر مورد من موارد الناتج القومي الإجمالي لتيمور الشرقية. فحصة ذلك القطاع في الناتج القومي الإجمالي تقدر بالثلث. وفي مجال الزراعة تركزت الجهود على زيادة إنتاج المحاصيل بهدف كفالة الاكتفاء الذاتي من الأغذية والأمن الغذائي؛ وتحصين الماشية وتوزيع مبادئ توجيهية تتعلق بصحة الحيوان؛ وإصلاح ما يربو على ٠٠٠ ٥ هكتار من شبكات الري المجتمعية وصيانة تلك الشبكات؛ والعمل مع دوائر الأعمال والمجتمع المدني على توفير معدات صيد الأسماك للصيادين وتزويد المزارعين بأدوات زراعية بسيطة؛ وإصلاح أحواض تفقيس بيض السمك الرئيسية ومرافق الموانئ في هيرا؛ ووضع استراتيجيات لتوليد الدخل من أجل مزارعي وصيادي الأسماك في تيمور الشرقية. وقد أسفرت تلك الجهود عن نتائج ملموسة تمثلت في انتعاش الإنتاج الزراعي حيث وصل إلى المعدلات التي كان عليها قبل عام ١٩٩٩ وذلك فضلا عن الزيادة المتوقع حدوثها في إمدادات السمك بحيث تصل إلى مستويات عام ١٩٩٨ بحلول منتصف عام ٢٠٠٢.

البنية الأساسية

٥١ - تعكف إدارة الأشغال العامة حاليا على إعادة بناء ٤٠ مبنى حكوميا تربو قيمتها على مليون من دولارات الولايات المتحدة وذلك لتشغلها طائفة من الوكالات الحكومية في جميع أنحاء البلد. ففي مجال النقل البري، انصب الاهتمام على ترسيخ قدرة إدارة خدمات الطرق على صيانة شبكة الطرق. وقد تم تمويل معظم أعمال الإصلاح من الصندوق الاستئماني لتيمور الشرقية (٢١,٣ مليون دولار على مدى عامين) وذلك بالإضافة إلى إسهام كبير قدمته حكومة اليابان. وتتولى حاليا دائرة المياه والمرافق الصحية تشغيل شبكات لإمداد المناطق الحضرية بالمياه في ١٣ بلدة. وجاري العمل حاليا في عدة مشاريع كبرى لإصلاح الهياكل الأساسية ورفع كفاءتها وبناء القدرة التيمورية الشرقية. وخلال الأشهر الثلاثة الماضية استُهلت في ديلي وفي مقاطعات كوفاليما وبوبونارو وفيكيكي مشاريع كبرى قيمتها ١٨ مليون دولار وفرها المانحون.

٥٢ - وقد تم إصلاح ما يربو على ١٧ محطة ريفية لتوليد الكهرباء ومحطة لتوليد الكهرباء في كومورو ليتم بذلك إمداد جميع أنحاء ديلي بالكهرباء. وأجريت إصلاحات ضخمة في شبكة الإمداد بالمياه في بلدة أيلو. ويوجد حاليا في ديلي وحدها نظام لإعداد فواتير الكهرباء كما أنشئت ثلاثة مراكز لإعداد الفواتير تخدم ٠٠٠ ١٨ عميل مسجل.

٥٣ - وبذلت وزارة النقل والاتصالات جهودا مكثفة تحسبا لما ستشهده شبكة اتصالات الإدارة الانتقالية من تقلص شديد عند اقتراب موعد إغلاق البعثة. وكان عليها أن تنظر في عدد من الخيارات لكفالة توفير قدر كاف أو الحد الأدنى من خدمات النقل بعد الاستقلال مع إيلاء العناية على وجه الخصوص للاحتياجات الخاصة لجيب أوكوسي المعزول. وستتولى شركة دولية للملاحة البحرية توفير الخدمات العادية للركاب بين ديلي وأوكوسي وبين ديلي وجزيرة أتورو، وهي الخدمات التي من المقرر أن تبدأ في أيار/مايو. ويجري بذل مزيد من الجهود تنفيذا لترتيب جديد مع إندونيسيا تحدد بمقتضاه طريقا بريا تسلكه حافلات سكان أوكوسي عبر تيمور الغربية. إلا أن السلطات الإندونيسية أثارت مشاكل إدارية ومشاكل تتعلق بالنقل والإمداد كما أبدت شواغل أمنية مما ترتب عليه تأخير تنفيذ الترتيب. وإنني أحث حكومة إندونيسيا على تنفيذ ذلك الترتيب دون إبطاء بحيث يمكن توفير هذه الخدمة الحيوية الجديدة قبل الاستقلال.

٥٤ - واكتملت الآن عملية تجديد وتحسين المحطة المحلية للسفر والوصول بمطار ديلي حيث تم إحلال نظام جديد لمكافحة الحرائق ونظام حديث للملاحة الجوية. وما زالت أعمال تطوير ميناء ديلي جارية ومن المقرر أن تكتمل قريبا متى سمحت الأحوال الجوية.

التعليم والصحة

٥٥ - أحرزت الحكومة الانتقالية تقدما كبيرا في قطاع التعليم حيث اكتملت عملية الإصلاح العاجل في جانب كبير منها. فالتعليم يسير الآن في مجراه الطبيعي بالنسبة لمعظم أبناء تيمور الشرقية ممن هم في سن التحاق بالمدارس، فقد وصل عدد التلاميذ المقيدين بالمدارس إلى ما يربو على ٠٠٠ ٢٤٠ تلميذ مما يفوق المعدل السابق على عام ١٩٩٩ حيث كان ذلك العدد يناهز ٠٠٠ ١٩٠ تلميذ.

٥٦ - وتحولت الآن جهود الإصلاح إلى التنمية مع التركيز على تحسين النوعية وكفالة استدامة التنمية في الأجل الطويل. واكتمل بناء خمس مدارس نموذجية جديدة، وفي الوقت نفسه من المقرر بناء ١٤ مدرسة تضم المرحلتين الابتدائية والثانوية و ٦٥ مدرسة ابتدائية رفيعة المستوى. وتم أيضا وضع خطة تعليمية خمسية تركز على تحسين المناهج الدراسية وتدريب المدرسين وبناء قدرة إدارية في القطاع عموما. وما زالت هناك ٨٠٠ من وظائف التدريس المنصوص عليها في الميزانية شاغرة نظرا لضعف مؤهلات المرشحين المتقدمين لها. ويوجد حاليا ١٥٠ مدرسا برتغاليا يدرسون اللغة البرتغالية ويدربون في الوقت نفسه مدرسي المدارس الابتدائية على المهارات اللازمة لتدريس البرتغالية. وقد التمس التمويل من الجهات المانحة لرفع مستوى المدرسين ولتوفير المزيد منهم. وتنص ميزانية سنة ٢٠٠٣ على إنشاء معهد للتعليم المتواصل من أجل تدريب المدرسين.

٥٧ - ومن ناحية أخرى أحرز، خلال الأشهر القلائل الماضية تقدم ملموس في إرساء بنية أساسية وطنية في مجال الصحة حيث سيكتمل، في نيسان/أبريل إنشاء أول ٢٤ مركزا صحيا مجتمعيا ستوفر جنبا إلى جنب مع المراكز الموجودة، وعددها ٦٤ مركزا الخدمات الصحية الأساسية في جميع أنحاء البلد. ويجري بالتدريج تزويد المراكز القائمة بأجهزة لاسلكية عالية التردد مما يوجد صلة حيوية بين تلك الخدمات. وفي شباط/فبراير افتتح مستودع طبي جديد يمد جميع مقاطعات تيمور الشرقية بالأدوية واللوازم الطبية المستهلكة. كما طرح على مجلس الوزراء اقتراح بإصلاح/بناء مستشفى ديلي الوطني و ٥ مستشفيات إقليمية مما من شأنه أن يعزز إلى حد كبير الخدمات الثانوية والجراحية المتاحة على الصعيد الوطني.

الانتقال

٥٨ - بدأ عدد الموظفين الدوليين بالإدارة الانتقالية في التقليص التدريجي مع تولي المؤسسات الوطنية والموظفين الوطنيين توفير الخدمات الحكومية (انظر المرفق الأول لهذا التقرير).

٥٩ - ويجري حاليا إعادة صياغة عدد من المهام الحكومية التي ما زالت تضطلع بها الإدارة الانتقالية من قبيل الخدمات الإعلامية والخدمات القانونية وسياسة الدفاع والشراء وسياسة الشرطة وتنظيم الانتخابات وذلك لضمها إلى الحكومة أو لتنشأ لها في بعض الحالات كيانات نظامية مستقلة. وسيجري أيضا إخضاع قوات الدفاع عن تيمور الشرقية المسؤولة حاليا أمام ممثلي الخاص إلى الإشراف الوزاري بحكم ترتيبات القيادة والسيطرة في ظل البعثة الخلف وهي الترتيبات الجاري وضعها في صيغتها النهائية لتسري على العنصر العسكري التابع للأمم المتحدة وقوات الدفاع عن تيمور الشرقية.

٦٠ - وفي قطاعات أخرى مثل قطاع الاتصالات سيؤدي هذا إلى تقليص ذلك المرفق ريثما تنشأ شبكة اتصالات وطنية مخصخصة خلال الأشهر الـ ١٢ القادمة. وقد تم اعتماد لائحة لإنشاء هيئة إذاعة مستقلة ويلتمس حاليا دعم الجهات المانحة لتعهد وسائط الاتصال القائمة بالرعاية لحين بدء تشغيل الإذاعة الوطنية. وسيلزم إنشاء عدة مؤسسات قضائية وشبه قضائية جديدة وهي مؤسسات منصوص عليها في الدستور، وفي مقدمتها مكتب أمين المظالم ومحكمة عدل عليا ومجلس أعلى للهيئة القضائية.

٦١ - وقد بدأ وضع معظم السياسات العامة المتعلقة بالخدمات والأجهزة الحكومية الجديدة في سياق ميزانية الفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٣ التي ستُحدد مستوى الخدمة المتعين دعمها. وهذه هي أول ميزانية يعدها مجلس وزراء يمثل جميع التيموريين، ويستند فيها إلى سياسة قررها. وسوف تعرض تلك الميزانية على الجهات المانحة لمناقشتها في مؤتمر المانحين المزمع عقده في ديلي في ١٤ و ١٥ أيار/مايو.

ثالثا - دور الأمم المتحدة بعد الاستقلال

ألف - خطة البعثة الخلف

٦٢ - انهمك عدد من الأفرقة العاملة في الميدان وأيضا في نيويورك، من خلال فرقة العمل المتكاملة التابعة للبعثة، على امتداد الأشهر الـ ١٢ الماضية، في التخطيط للبعثة التي ستخلف الإدارة الانتقالية. وكان ذلك أيضا موضوع مشاورات مكثفة مع أصحاب المصلحة جميعا. وقد وضعت الاقتراحات في صيغة نهائية موحدة في الاجتماع الذي عقدته في تيمور الشرقية، في الفترة من ١٧ إلى ٢٤ آذار/مارس ٢٠٠٢، أفرقة تخطيط من نيويورك وديلي وهي أفرقة تتألف من مخططين مدنيين وعسكريين ومخططي الشرطة من الميدان والمقر. وترد الاقتراحات المتعلقة بولاية البعثة الخلف وتكوينها في تقارير سابقة (S/2001/719، الفقرات ٥٢-٦١؛ و S/2001/983، الفقرات ٥٩-٨٠؛ و S/2002/80، الفقرات ٧٦-٩٤)، ويرد تناولها في هذا التقرير بمزيد من التفصيل بناء على طلب مجلس الأمن في قراره ١٣٩٢ (٢٠٠٢).

٦٣ - وتنص الخطة على استمرار بعثة الأمم لحفظ السلام مع تقليص حجمها بالشكل المناسب في فترة ما بعد الاستقلال وذلك لكفالة أمن الدولة الناشئة واستقرارها. وتشكل الخطة نهجا ينبني على مراحل يحقق الانسحاب التدريجي للبعثة على امتداد فترة قدرها عامين. وتيسيرا لتحول دور الأمم المتحدة بصورة سلسة نحو تقديم المساعدة الإنمائية التقليدية، تنص الخطة أيضا على إنشاء آليات تكفل تنسيق أنشطة البعثة مع أنشطة منظومة الأمم المتحدة الأوسع نطاقا وأنشطة الجهات المانحة الثنائية والمجتمع المدني ومع هيكل حكومة تيمور الشرقية ذاتها وخطتها الإنمائية الوطنية.

١ - ولاية البعثة الخلف ومبادئها وبرامجها العملية

٦٤ - رهنا بموافقة مجلس الأمن، سيجري إنشاء بعثة تابعة للأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية تُسند إليها ولاية تضم العناصر التالية:

(أ) تقديم المساعدة اللازمة بشدة لكفالة استقرار تيمور الشرقية وضمان قدرة إدارتها العامة الناشئة على الاستمرار؛

(ب) المساعدة على إنشاء وكالة لإنفاذ القانون في تيمور الشرقية تعمل وفقا للمعايير الدولية في مجال حقوق الإنسان؛

(ج) الإسهام في صون الأمن الخارجي والداخلي.

٦٥ - وستكفل بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية تولي السلطات التيمورية الشرقية جميع المسؤوليات التنفيذية بالكامل حالما تسنى ذلك وستعمل في الوقت نفسه على ضمان الاستقرار من خلال عملية للتقييم والإنهاء التدريجي على مدى فترة سنتين (انظر S/PRST/2001/32).

٦٦ - واستنادا إلى الإطار الوارد في تقريري السابق (S/2002/80، المرفق) تُقترح خطة شاملة لتنفيذ ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية تتألف من ثلاثة برامج رئيسية: الاستقرار والديمقراطية وإقامة العدل؛ والأمن الداخلي وإنفاذ القانون؛ وكفالة الأمن الخارجي ومراقبة الحدود.

٢ - الهيكل العام

٦٧ - ستضم البعثة، برئاسة ممثلي الخاص، عنصرا مدنيا وعنصر شرطة وعنصرا عسكريا. وسيشمل مكتب الممثل الخاص للأمين العام الوحدات التي عادة ما تكون لازمة في عمليات حفظ السلام المتعددة الأبعاد وذلك فضلا عن جهات تنسيق تُعنى بالشؤون الجنسانية وبفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وسيتألف العنصر المدني من فريق مصغر من الخبراء

لتقديم المساعدة الحيوية للحكومة الناشئة ووحدة للجرائم الخطيرة تساعد على إجراء التحقيقات في الجرائم الخطيرة وإقامة الدعاوى القانونية بشأنها فضلا عن وحدة لحقوق الإنسان. وستشمل أنشطة وحدة حقوق الإنسان التي سيكون لها وجود ميداني ما يلي: إقامة اتصالات مع لجنة الاستقبال والحقيقة والمصالحة؛ وإسداء المشورة بشأن حالة حقوق الإنسان والآليات الفعالة لكفالة الاحترام الكامل لحقوق الإنسان؛ وتوفير التدريب في مجال حقوق الإنسان لموظفي الأمم المتحدة والموظفين التيموريين الشرقيين وبخاصة أفراد الشرطة والدفاع.

٦٨ - وسيلزم في بداية الأمر أن يكون قوام عنصر الشرطة المدنية بالبعثة ٢٥٠ ١ فردا وقوام العنصر العسكري ٠٠٠ ٥ فرد من جميع الرتب. وسيجري بعد ذلك خفض عدد هؤلاء الأفراد تدريجيا وسحبهم وفقا لمعدل استيفاء شروط محددة سلفا.

٣ - خطة تنفيذ ولاية البعثة الخلف

البرنامج الأول - الاستقرار والديمقراطية والعدل

(أ) دعم الإدارة العامة في مرحلة ما بعد الاستقلال

٦٩ - على الرغم من أن الإدارة الانتقالية ساعدت على إنشاء الإدارة العامة لتيمور الشرقية ما زالت المؤسسات الحديثة العهد هشة. ومن ثم سيلزم في الفترة التالية للاستقلال مباشرة تقديم مساعدات لكفالة قدرة الهياكل الإدارية الرئيسية على الاستمرار وإنجاز المهام المطلوبة بالشكل الملائم. وفي المجالات التي تتسم بأهمية حيوية بالنسبة لكفالة قدرة الحكومة على الاستمرار والاستقرار السياسي وتوفير الخدمات الأساسية، والتي لم تحدد لها أي مصادر أخرى من مصادر التمويل المضمون، ستساعد بعثة تقديم الدعم في تيمور الشرقية الحكومة من خلال تقديم مساعدات في صورة خبراء دوليين.

٧٠ - وكما أسلفنا الذكر في تقارير سابقة سيلزم زهاء ١٠٠ وظيفة أساسية لفترات تتراوح بين ١٢ و ٢٤ شهرا (S/2001/983 و Corr.1؛ و S/2002/80 و Corr.1؛ و S/PRST/2001/32) وسيُعرف الأفراد الذين ستسند إليهم تلك الوظائف بفريق الدعم المدني الذي سيقدم المساعدة في مجالات الإدارة الحكومية التالية: الخدمات المالية والمركزية (٤٢)؛ والنظم الداخلية في مجلس الوزراء ومكتب رئيس الوزراء ومختلف الوزارات (٢٧)؛ والخدمات الأساسية، أي المياه والمرافق الصحية والكهرباء والطرق البرية والإسكان والموانئ والصحة (١٧)؛ والنظام القانوني/نظام إقامة العدل (١٤). والاحتياجات المحددة تتسق مع الأولويات المبينة في إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية وخطة التنمية الوطنية لتيمور الشرقية.

٧١ - وقد قامت الإدارة الانتقالية بالاشتراك مع البرنامج الإنمائي والوزارات المعنية في تيمور الشرقية بوضع توصيفات الوظائف في صيغتها النهائية المفصّلة وأعلن عن تلك الوظائف في شهر شباط/فبراير ٢٠٠٢ مع ذكر أن إنشاءها مرهون بموافقة الجمعية العامة (A/56/685، الفقرة ١٥). وسيشغل متطوعو الأمم المتحدة ثماني من تلك الوظائف المائة وقد أعلن عنها منفصلة في حين سيجري تقاسم تكلفة خمس وظائف مع صندوق النقد الدولي وسيكون للصندوق كلمته في انتقاء الأفراد الذين سيشغلون تلك الوظائف. وقد ورد ٢ ٠٠٠ طلب من ١١٧ جنسية. وأجري أول فرز للمرشحين لتلك الوظائف في آذار/مارس ويجري حاليا استعراض فني مع وزراء تيمور الشرقية ومسؤوليها الحكوميين المختصين.

٧٢ - وأوصت الحكومة حتى الآن بـ ٧١ مرشحا (٤٢ في المائة منهم من البلدان الناطقة بالبرتغالية). ومن بين هؤلاء المرشحين، هناك ٤١ يشغلون وظائف في الوقت الراهن و ٣١ من المعينين الجدد. وثمة ثلاث وظائف لم يتقدم لها مرشحون يتوافر فيهم الحد الأدنى من الشروط وتلك الوظائف هي: مستشار السجون؛ ومستشار المدير العام في وزارة الشؤون الاقتصادية والتخطيط؛ وكبير مستشاري المفتش العام. ولم يتقدم أي مرشح مناسب لست وظائف أخرى هي: خبير اقتصادي في هيئة الأعمال المصرفية والمدفوعات؛ ومستشار التسجيل والتوثيق؛ والمدعي العام؛ والمحامي العام؛ ومستشار لشؤون المياه والمرافق الصحية، ومستشار لشؤون الطرق البرية. وفيما يتعلق بتلك الوظائف الست أصدرت الأمانة العامة والإدارة الانتقالية مذكرة شفوية تطلب فيها المساعدة العاجلة من الدول الأعضاء في تسمية مرشحين مناسبين بحيث يتسنى شغل جميع الوظائف بحلول نهاية أيار/مايو ٢٠٠٢.

٧٣ - واتفقت الإدارة الانتقالية والحكومة الانتقالية على مفهوم لإدارة فريق الدعم المدني ينشد فيه كفالة الملكية لحكومة تيمور الشرقية مع مراعاة الحاجة إلى مساءلة الأمم المتحدة عن استعمال الأموال المقررة. وسيتولى فريق اتصال مصغر داخل البعثة إعداد خطط العمل للأفرقة التقنية والإشراف على أدائها وتعديل الأهداف عند الاقتضاء وتقييم التقدم المحرز في تنفيذ خطط العمل وإعداد تقييمات الأداء والتشاور مع المشرفين الحكوميين وإسداء المشورة بشأن تمديد التعيينات. وسيعمل الفريق أيضا على تطبيق معايير ونظم الخدمة العامة في جميع أجهزة الإدارة العامة (بما في ذلك إدارة المعلومات وشؤون الأفراد والموارد المادية ونوعية الخدمات المقدمة، وذلك وفقا لمعايير المساءلة والشفافية والتكافؤ وحقوق الإنسان).

٧٤ - وبناء على تقييم الاحتياجات الذي أجرته الحكومة، من المتوقع أن ينجز فريق الدعم المدني معظم أنشطته في مجالات الخدمات الأساسية والنظم القانونية بحلول تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢ وأن يكون قد تقلص في ذلك الوقت بنسبة ٣٠ في المائة. أما المهام

الـ ٧٠ المتبقية في مجالات الخدمات المالية والخدمات المركزية فضلا عن المهام المتصلة بالنظم الداخلية فمن المقرر أن تنتهي بحلول أيار/مايو ٢٠٠٤. ويرد في المرفق الثاني لهذا التقرير بيان عملية تصفية فريق الدعم المدني.

٧٥ - وقد حدد البرنامج الإنمائي الاحتياجات من المساعدة الدولية لدعم التنمية الاجتماعية والاقتصادية والحد من الفقر، وعقب إجراء مشاورات مستفيضة مع الحكومة الانتقالية، يجري وضع اللمسات الأخيرة على قائمة تضم نحو ٢٠٠ مهمة. وستتوزع هذه المهام بين وزارات المالية، والإدارة الداخلية، والشؤون الاقتصادية والتخطيط، والشؤون الخارجية، وهيئة الرئاسة، ومكتب رئيس الوزراء، فضلا عن الوزارات القطاعية، ومن بينها الصحة، والتعليم، والزراعة ومصائد الأسماك، والاتصالات والنقل، والمياه والأشغال العامة. وقد أجرت الإدارة الانتقالية والبرنامج الإنمائي والحكومة الانتقالية مشاورات أولية مع ممثلي المانحين الموجودين في ديلي. وأعرب المانحون بصفة خاصة عن اهتمامهم بمجالات التعليم والصحة والزراعة والعدالة والمالية. ووضع البرنامج الإنمائي مشروعا شاملا لتنسيق وإدارة تبرعات المانحين الذين يرغبون في تقديم دعم خارج نطاق الترتيبات الثنائية، ويتضمن المشروع تعيين الخبراء وإدارة العقود وتقييم الأداء.

(ب) - المساعدة في إجراء التحقيقات والإجراءات القضائية في حالات الجرائم الخطيرة

٧٦ - سيتمثل الهدف الثاني لهذا البرنامج في مواصلة تقديم المساعدة في إجراء التحقيقات والإجراءات القضائية لملاحقة المسؤولين عن الجرائم الخطيرة التي ارتكبت عام ١٩٩٩، وفقا للأولويات التي حددها مجلس الأمن في قراراته ١٢٧٢ (١٩٩٩)، و ١٣١٩ (٢٠٠٠)، و ١٣٣٨ (٢٠٠١). وفي حين أصبح الآن بمقدور الشرطة الوطنية وهيئة الادعاء التحقيق في الجرائم العادية وملاحقتها قضائيا، فإن نطاق وطبيعة قضايا الجرائم الخطيرة يتجاوزان القدرات الحالية لهاتين المؤسستين، بحيث يجب الاستمرار في توفير الخبرة الفنية الدولية.

٧٧ - وسيظل نائب دولي للمدعي العام يرأس وحدة الجرائم الخطيرة التابعة للبعثة، وهو مسؤول من الناحية الوظيفية أمام المدعي العام في تيمور الشرقية. وستركز الوحدة تحقيقاتها على ١٠ من الحالات ذات الأولوية، وعلى الأشخاص الذين قاموا بتدبير الجرائم أو الأمر بارتكابها أو التحريض عليها أو المساعدة بأي صورة أخرى في التخطيط والإعداد لها وتنفيذها. وبموجب الخطة الإدارية للوحدة، ستكتمل التحقيقات في الحالات الـ ١٠ ذات الأولوية بالإضافة إلى ٥ تحقيقات في الأنماط الشائعة من الجرائم الخطيرة بحلول نهاية عام ٢٠٠٢؛ وسيتم تخفيض عدد المحققين في الوحدة تدريجيا بمقدار الثلث. أما المحققون الباقون،

فسيساعدون المدعين العامين أثناء المحاكمات، ويقومون بمتابعة التحقيقات والإدلاء بشهاداتهم أمام المحاكم.

٧٨ - ولا يزال كثير من المشتبه فيهم الرئيسيين مطلقي السراح، في حين أن قدرة النظام القضائي في تيمور الشرقية على إجراء المحاكمات لهذه الحالات هي قدرة محدودة. وسيلزم الاستمرار في توفير الخبرة الفنية للقضاة الدوليين في الهيئات الخاصة في محكمة ديلي المحلية لضمان النجاح في الانتهاء من هذه المحاكمات خلال عام ٢٠٠٣. وبالإضافة إلى ذلك، سيلزم توفير محامين دوليين يمتلكون خبرة واسعة في القانون الجنائي الدولي لكفالة عدالة المحاكمات وضمان التمثيل الكافي للمتهمين. وستواصل الوحدة التعاون مع المحققين الإندونيسيين فيما يبذلونه من جهود للتحقيق في الجرائم التي ارتكبت في الماضي. وإنني أحث إندونيسيا على أن تواصل وتعزز تعاونها مع سلطات تيمور الشرقية لضمان مثول المسؤولين عن تدبير الجرائم الخطيرة بين أيدي العدالة.

البرنامج الثاني - الأمن الداخلي وإنفاذ القانون

٧٩ - يرمي هذا البرنامج إلى تحقيق هدفين، هما مواصلة توفير خدمات الشرطة التنفيذية عقب الاستقلال، ودعم تطوير دائرة شرطة تيمور الشرقية من خلال التدريب والنشر المشترك وتسليم المسؤوليات في الوقت المناسب وبصورة منسقة.

٨٠ - وقد تم خلال فترة ولاية الإدارة الانتقالية إحراز قدر لا يستهان به من التقدم في إنشاء دائرة شرطة محترفة ذات كفاءة وقدرة على الاستمرار والعمل وفقا للمعايير الدولية في تيمور الشرقية. ولا تزال كلية الشرطة، التي أنشئت في آذار/مارس ٢٠٠٠، توفر التدريب الأساسي، وتصل طاقتها إلى استيعاب ٣٠٠ طالب. وبحلول موعد الاستقلال، سيكون ما مجموعه ١ ٨٠٠ من ضباط الشرطة في تيمور الشرقية قد تلقوا تدريبا أساسيا، وسيتم نشرهم في كافة أنحاء البلد. ومن المقرر أن يتلقى عدد آخر يبلغ ١ ٠٣٠ ضابطا تدريبهم، للوصول إلى القوام المستهدف البالغ ٢ ٨٣٠ ضابطا (من بينهم ٢٣٠ من ضباط الحدود والهجرة). وعقب تلقيهم التدريب، سيتم نشر ضباط شرطة تيمور الشرقية بصورة مشتركة مع أقرانهم التابعين للأمم المتحدة في مستويات القيادة المناسبة لتوجيههم أثناء قيامهم بعملهم.

٨١ - وسيقوم بتنفيذ البرنامج عنصر الشرطة في بعثة الدعم، بمساعدة عدد صغير من الخبراء المدنيين. ويجري حاليا وضع الصيغة النهائية للترتيبات الخاصة التي تعين حدود علاقة العمل بين القوات المسلحة والشرطة، وسيتم الاتفاق على شكلها النهائي قبيل الاستقلال.

وتكفل هذه الترتيبات قيام القوات المسلحة بتوفير المساندة اللازمة في حالات وقوع حوادث خطيرة أو اضطرابات واسعة النطاق تهدد الأمن الداخلي وتتجاوز قدرات الشرطة.

٨٢ - وسيكون بمقدور دائرة شرطة تيمور الشرقية الاضطلاع بجميع المهام الأساسية لعمل الشرطة، بما في ذلك منع الجريمة ورصدها، وشرطة المرور، ومكافحة الشغب، وأعمال الشرطة المحلية، وتلبية الاحتياجات الخاصة لأفراد الفئات الضعيفة وضحايا العنف العائلي بصفة خاصة. غير أنه تم إسناد بعض المهام المتخصصة، مثل أعمال الطب الشرعي، إلى جهات خارجية، ويلزم النظر في تطويرها مع زيادة الميزانية الوطنية.

٨٣ - وتم الاتفاق مع الحكومة الانتقالية على خطة تطوير ترسم الخطوط الرئيسية لنقل المهام إلى دائرة الشرطة. وتقضي الخطة بالتدرج في نقل مسؤوليات أعمال الشرطة التنفيذية مع حصول الضباط التيموريين الشرقيين على شهادات التخرج واعتماد المقاطعة التي سيعملون بها. وستواصل أفرقة الشرطة المتنقلة التابعة للأمم المتحدة زيارة فرادى مراكز الشرطة لاستعراض أدائها، والتأكد من أن المقاطعة أو الوحدة وأفرادها تتوفر فيهم معايير القدرة والاستقامة اللازمة لمنح الشهادات لفرادى الضباط واعتماد الهياكل التنظيمية. وعند إتمام نقل المسؤوليات، سيتحول دور شرطة الأمم المتحدة إلى وظيفة استشارية فنية. ومن المزمع أن يتم أول نقل للمسؤوليات عند الاستقلال في مقاطعة آيلو. وسيتم نقل المسؤوليات في أربعة مقاطعات أخرى وثمانية وحدات متخصصة بحلول ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، وفي بقية المقاطعات بحلول تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣.

٨٤ - وستستمر قوة الشرطة الدولية وقوة الشرطة الوطنية في العمل كهيئة مشتركة في إطار تسلسل قيادي موحد إلى أن يتم نقل المسؤوليات التنفيذية في جميع المقاطعات الـ ١٣ والوحدات المتخصصة ومقر القيادة إلى قادة الضباط التيموريين الشرقيين. وحتى ذلك الوقت، سيظلوا تحت قيادة مفوض الشرطة الدولي المسؤول أمام ممثلي الخاص. وسيتم تأكيد هذه الترتيبات في اتفاق بين الأمم المتحدة والحكومة الانتقالية لتيمور الشرقية، يجري حاليا وضعه في صيغته النهائية.

٨٥ - وخلال الفترة الانتقالية، سيتم توفير التدريب المتخصص، بما في ذلك التدريب في مجال حقوق الإنسان والمهارات الإدارية. وستواصل بعثة الدعم تنمية القدرات التنظيمية لدائرة الشرطة واستقامتها، واستعراض مجمل هيكلها التنظيمي. وعند إقرار الهيكل التنظيمي وتسليم مقر القيادة، وهو ما ينتظر أن يتم في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤، سيتولى مفوض الشرطة الوطني كامل المسؤولية التنفيذية عن قوة الشرطة، بينما سيبقى عدد محدود من شرطة بعثة الأمم المتحدة للدعم في تيمور الشرقية للقيام بدور استشاري.

٨٦ - ومع تولي الضباط التيموريين الشرقيين تدريجيا للمسؤولية التنفيذية، سيجري تخفيض قوام شرطة الأمم المتحدة بصورة مستمرة ومتدرجة، من ١ ٢٥٠ ضابطا عند الاستقلال إلى ١٠٠ ضابط بحلول كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤. وترد خطة خفض القوام ونقل المسؤوليات في المرفق الثالث لهذا التقرير.

البرنامج الثالث - الأمن الخارجي ومراقبة الحدود

(أ) - دعم الأمن الخارجي والسلامة الإقليمية

٨٧ - يتمثل الهدف الأول لهذا البرنامج في تقديم الدعم المستمر للأمن الخارجي والسلامة الإقليمية لتيمور الشرقية من خلال العنصر العسكري في بعثة الدعم، مع كفالة نقل المسؤوليات في الوقت السليم إلى قوة الدفاع عن تيمور الشرقية وأجهزة الإدارة العامة المختصة.

٨٨ - وعند الاستقلال، ستكون قوات الدفاع عن تيمور الشرقية لا تزال في المراحل الأولى من تطورها، ويُتوقع ألا تصل إلى قدراتها التنفيذية الكاملة إلا بحلول كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤. وتجري مناقشات مع الحكومة الانتقالية لتيمور الشرقية لإبرام اتفاق رسمي يعين حدود وطرائق التعاون بين قوة حفظ السلام وقوة الدفاع عن تيمور الشرقية عقب الاستقلال.

٨٩ - ورغم الضعف الذي طرأ على عناصر ميليشيات تيمور الغربية من حيث التنظيم والقدرات، فإنها تظل مصدرا محتملا للتهديد. ولذلك، فإن خفض حجم قوة حفظ السلام، بما فيها المراقبون العسكريون، يتأسس على افتراض رئيسي هو أن تهديدات عناصر الميليشيات سيتقلص تدريجيا. والتقدم المحرز حتى الآن هو نتيجة مباشرة للردع الناتج عن الوجود القوي لقوة حفظ السلام، وكذلك للجهود المستمرة التي تبذلها حكومة إندونيسيا لاحتواء تهديدات عناصر الميليشيات. وحدوث انخفاض في تهديدات من عناصر الميليشيات في الأجل الطويل يتوقف بدرجة كبيرة على إعادة اللاجئين التيموريين الشرقيين الموجودين في تيمور الغربية أو في أية أماكن أخرى في إندونيسيا إلى وطنهم في تيمور الشرقية أو إعادة توطينهم بصورة دائمة.

٩٠ - ولضمان نقل المسؤوليات في التوقيت السليم إلى قوات الدفاع عن تيمور الشرقية وهيئات الإدارة العامة المختصة، يجري وضع خطة مع سلطات تيمور الشرقية لإقرارها قبيل الاستقلال.

٩١ - وسيتم خفض قوام العنصر العسكري في أربع مراحل على مدى سنتين. وتقضي الخطة باحتفاظ قوات بعثة الدعم بالقدرة اللازمة للقيام بعمليات للرد، عند اللزوم، في كافة أنحاء تيمور الشرقية. وستنطبق عملية خفض القوام بنفس القدر على المراقبين العسكريين، الذين سيتمثل دورهم الرئيسي في تيسير التفاعل بين الأمم المتحدة والتيموريين الشرقيين من ناحية والسلطات الإندونيسية من ناحية أخرى، وبخاصة القوات المسلحة الإندونيسية على طول خط التنسيق التكتيكي/الحدود. كما سيقومون بدور اتصال محدود مع قوات الدفاع عن تيمور الشرقية، ويحتفظون بوجود لفترة محدودة في المناطق التي يتم إجلاؤها نتيجة لخفض القوات. وللاطلاع على تمثيل تصويري لعملية الخفض، انظر المرفق الرابع لهذا التقرير.

٩٢ - المرحلة الأولى - من أيار/مايو إلى تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢: عند الاستقلال، سيبلغ قوام قوة حفظ السلام ٠٠٠ ٥ جندي، من بينهم ١٢٠ مراقبا عسكريا، وهو ما يمثل انخفاضا عن القوام المأذون به للإدارة الانتقالية الذي يبلغ ٩٥٠ ٨ فردا من جميع الرتب. ومع تولي الشرطة المدنية وشرطة بعثة الدعم المسؤولية الكاملة عن الأمن الداخلي، تنسحب القوات من عدد من المناطق في الشرق. ويستمر العنصر العسكري في الاحتفاظ بوجود محدود على نطاق البلد، كما يحتفظ بقدرة عالية على الحركة لتلبية ما يمكن أن يطرأ من احتياجات لمساندة الشرطة. وعند اكتمال هذه المرحلة، سيكون قوام العنصر العسكري قد انخفض إلى ٨٧٠ ٣ فردا.

٩٣ - المرحلة الثانية - من تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢ إلى تموز/يوليه ٢٠٠٣: يُقدر أنه بحلول تموز/يوليه ٢٠٠٣، سيكون قد تم ترسيم الحدود وتولي السلطات المدنية، بما فيها الشرطة، إدارتها. ومن المتوقع كذلك أن يكون التهديد المحتمل من الميليشيات التيمورية الشرقية في إندونيسيا قد تقلص إلى أدنى حد. وسيتيح ذلك للعنصر العسكري أن ينسحب من المناطق المتاخمة للحدود مباشرة، وأن يزيل مواقعه من نقاط التماس، وأن ينشئ منطقة عمليات موحدة على طول الحدود بين الشمال والجنوب، ويخفض وجودها على حدود أوكوسي. وستقلل هذه التعديلات قوام القوة إلى حوالي ٧٨٠ ٢ فردا.

٩٤ - المرحلة الثالثة - من تموز/يوليه إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣: سيخفض العنصر العسكري من وجوده الثابت القادر على القيام بعمليات الرد. وعند اكتمال هذه المرحلة، سيكون قوام القوة قد بلغ ٧٥٠ ١ فردا.

٩٥ - المرحلة الرابعة - من كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ إلى حزيران/يونيه ٢٠٠٤: بحلول كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤، ستكون قوات الدفاع عن تيمور الشرقية قد تولت المسؤولية

الكاملة عن التصدي للتهديدات العسكرية الخارجية. ويُعتزم إتمام الانسحاب الكامل لقوة حفظ السلام في نهاية حزيران/يونيه ٢٠٠٤.

(ب) - المساعدة في تطوير أمن الحدود ومراقبتها

٩٦ - يتمثل الهدف الثاني للبرنامج الثالث في المساعدة في تطوير هياكل وسياسات أمن الحدود الوطنية ومراقبتها، بما في ذلك تيسير المفاوضات مع البلدان المجاورة بشأن تعيين الحدود وترسيمها. وسيضطلع بتنفيذ هذا الهدف العنصر العسكري وعنصر الشرطة والعنصر المدني.

٩٧ - ولا تزال عملية ترسيم الحدود بين تيمور الشرقية وإندونيسيا في مرحلتها الأولى. ومن المقرر القيام بعملية الاستطلاع المشتركة الأولية بحلول نهاية نيسان/أبريل. وإذا لم تحدث تأخيرات أخرى في العملية، يمكن تحديد خط الحدود قبل نهاية العام الحالي، بحيث يمكن ترسيم الحدود الدولية بحلول تموز/يوليه ٢٠٠٣.

٩٨ - وستتولى قوات الدفاع عن تيمور الشرقية، عند تطبيع الأوضاع على الحدود، مسؤولية تسيير الدوريات والقيام بمهام مراقبة الهجرة. وبالإضافة إلى ذلك، سيتعين على الحكومة أن تشرع في تشغيل دائرة الجمارك التابعة لها. وفي حين سيشمل فريق الدعم المدني التابع لبعثة الدعم ثلاثة من خبراء الجمارك لهذا الغرض، سيلزم أيضا توفير دعم إضافي منسق من جانب وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، ومن المانحين الثنائيين.

باء - دور منظومة الأمم المتحدة بعد الاستقلال

٩٩ - سيتم تنسيق برامج بعثة الدعم مع وكالات وصناديق وبرامج منظومة الأمم المتحدة الأوسع نطاقا - وكذلك مع الأطراف الثنائية الأخرى، ومؤسسات المجتمع المدني، والخطة الإنمائية الوطنية لحكومة تيمور الشرقية نفسها - لكفالة سلاسة الانتقال إلى إطار عادي للمساعدة المقدمة من الأمم المتحدة في الأجلين المتوسط والطويل.

١٠٠ - وستحتاج تيمور الشرقية إلى مستوى عال مستمر من المساعدة الإنمائية في السنوات الثلاث الأولى بعد الاستقلال. ولكفالة فعالية استغلال الموارد المقدمة من المانحين في تلبية الأولويات الأساسية لميزانية الحكومة والمساعدة التقنية واحتياجات التعمير، ستكون الخطة الإنمائية الوطنية (على النحو الوارد وصفه في الفقرة ٤٧، بمثابة إطار تنسيقي للمساعدة الدولية في مرحلة ما بعد الاستقلال، بما في ذلك تحديد أولويات المساعدة التقنية في الحكومة، بخلاف وظائف فريق الدعم المدني التي تغطيها بعثة الدعم.

١٠١ - وإنني أعتزم تعيين منسق الأمم المتحدة المقيم في تيمور الشرقية ليكون نائبا لممثلي الخاص. وسيضطلع بمسؤولية التنسيق العام للمشاريع والبرامج التي تنفذها وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها.

١٠٢ - وسيظل نظام منسق الأمم المتحدة لشؤون التنمية في تيمور الشرقية يستفيد من عدد من آليات التنسيق: فكل البرامج سيكون لها نفس دورة الميزانية التي تتوازى مع الخطة الإنمائية الوطنية؛ وأنشئت أفرقة ولجان مواضيعية مشتركة بين الوكالات بشأن تنمية القدرات، ومراعاة الفوارق بين الجنسين، وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والإعلام، وأماكن الإقامة المشتركة، والمسائل الإدارية، على التوالي، وقد تضاف أفرقة أخرى بما يعبر عن إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، وتقاسم تكاليف الاتصالات عبر شبكة الإنترنت والموقع المشترك لوكالات الأمم المتحدة على شبكة الإنترنت، وكذلك تطوير قاعدة بيانات مشتركة بين الوكالات لنشر البيانات عن القطاعات والمشاريع؛ وعقد اجتماعات أسبوعية لرؤساء وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، مع موظفي بعثة الدعم، برئاسة نائب الممثل الخاص؛ وبالإضافة إلى ذلك، عقد اجتماعات دورية بين ممثلي الخاص ورؤساء وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها بشأن المسائل ذات الاهتمام المشترك.

١٠٣ - ويتضمن المرفق الخامس لهذا التقرير موجز مصفوفة للمجالات البرنامجية المخططة لوكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها في تيمور الشرقية بعد الاستقلال، وكلها تتركز بصورة أساسية على تنمية القدرات، بما في ذلك تنمية الموارد البشرية، وبناء المؤسسات ووضع السياسات.

رابعا - الجوانب المالية

١٠٤ - كما أوضحت في تقريري السابق، اعتمدت الجمعية العامة، في قرارها ٥٦/٢٤٩ المؤرخ ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، مبلغا إجماليه ٤٥٨ مليون دولار لتشغيل الإدارة الانتقالية للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠١ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٢، بمعدل شهري إجماليه ٢٠ مليون دولار للفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٢.

١٠٥ - وقد قدمت إلى الجمعية العامة اقتراحي بشأن كيفية التصرف في أصول الإدارة الانتقالية، كي تنظر فيه الجمعية في الجزء الثاني من دورتها السادسة والخمسين المستأنفة. وبالإضافة إلى ذلك، يجري حاليا إعداد الميزانية المقترحة للإدارة الانتقالية للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٢ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٣، وستقدم إلى الجمعية العامة كي تنظر فيها في الدورة ذاتها.

١٠٦ - وفي ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٢، وصل مبلغ الأنصبة المقررة التي لم تسدد إلى الحساب الخاص للإدارة الانتقالية عن الفترة منذ إنشاء البعثة حتى ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠١ إلى ١١٥ مليون دولار. وبلغ مجموع الاشتراكات المقررة التي لم تسدد لجميع عمليات حفظ السلام إلى ٤٢٢ ١ مليون دولار.

خامسا - الملاحظات والتوصيات

١٠٧ - قبل عامين ونصف العام، كان الخراب يسود تيمور الشرقية. ومع اقتراب الإدارة الانتقالية من نهايتها، أصبح السلام يعم تيمور الشرقية، وأقيمت الهياكل الحكومية الأساسية، وصار الاستقلال الذي ناضل البلد من أجله سنوات طويلة في متناول اليد. غير أن المخاطر ستظل تحيط بكل هذه الإنجازات ما لم يتم تعزيزها من خلال استمرار الوجود والالتزام الدوليين. وقد اضطلعت الأمم المتحدة بمهمة تاريخية حقا في تيمور الشرقية. فلم يكن الكثيرون يتخيلون النجاح في إقامة إدارة عامة جديدة من الألف إلى الياء خلال ٣٠ شهرا فحسب. وفي شراكة مع الأمم المتحدة، يمضي شعب تيمور الشرقية قدما على طريق الاستقلال والحكم الذاتي. ولكن لابد وأن يحرص شعب تيمور الشرقية والمجتمع الدولي على ألا تفقد هذه العملية قوة اندفاعها. فتيمور الشرقية بلد شديد الفقر، وسيظل كذلك في المستقبل القريب. غير أنه اصبح الآن بمقدور شعبه أن يقرر مصيره، وصار بمقدور البلد أن يدخل في تعاون سلمي مع جيرانه. وإنني أرحب في هذا الصدد ببدء مناقشات ثنائية وثلاثية بين تيمور الشرقية وإندونيسيا واستراليا.

١٠٨ - ورغم الجهود الكبيرة المبذولة على مدى الـ ٣٠ شهرا الماضية، سيظل عدد من العناصر البالغة الأهمية للدولة يعاني من الضعف عند الاستقلال. وفي حين أن مسؤولية إقامة دولة قادرة على الحياة والاحتفاظ بها في تيمور الشرقية هي مسؤولية تقع بوضوح على عاتق شعب البلد وقادته، فإن المساعدة المقدمة من المجتمع الدولي تظل ضرورية لفترة من الوقت لمواصلة الاستقرار وتنمية البلد.

١٠٩ - ويتضمن الفرع الثالث أعلاه مقترحات مفصلة فيما يتعلق بولاية وهيكل بعثة الأمم المتحدة للدعم في تيمور الشرقية ، بما يكفل تعزيز المكاسب التي تحققت على مدى العامين ونصف العام الماضيين. وقد يرغب مجلس الأمن في الموافقة على هذه المقترحات والإذن بإنشاء البعثة لفترة أولية مدتها ١٢ شهرا. وعندما تتلقى الأمم المتحدة ولاية البعثة، ستشرع في إبرام اتفاق مركز القوات مع حكومة تيمور الشرقية المستقلة.

١١٠ - وستنسق بعثة الدعم أنشطتها مع أسرة الأمم المتحدة، بما فيها مؤسسات بريتون وودز، فضلا عن المانحين الثنائيين، والقطاع الخاص، لضمان تحقيق الحد الأقصى من المكاسب من الموارد الجماعية المقدمة من المجتمع الدولي.

١١١ - وخطة تنفيذ ولاية بعثة الدعم ستتضمن تحديد مراحل رئيسية بما يتيح لمجلس الأمن رصد إنجاز البعثة لأهدافها. ورغم أن الأهداف واقعية وقابلة للتحقيق، فإن البعثة لا تستطيع تنفيذها بمفردها. والدول الأعضاء القادرة على تقديم الدعم اللازم، والتي تمتلك الوسائل التي تتيح لها ذلك، ينبغي أن تظهر التزامها المستمر بهذه القضية. والسرعة هي جوهر هذه الجهود، كذلك لابد من تعاون البلدان المجاورة بحيث يمكن تطبيع الأوضاع على الحدود بحلول مايو/يوليه ٢٠٠٣، وبحيث يمكن خفض العنصر العسكري التابع للأمم المتحدة بأسرع وقت ممكن. فإذا تمكن المانحون من تجاوز التوقعات الحالية للدعم الذي سيقدمونه لتعيين الحدود وإنشاء شرطة الحدود ودائرة الجمارك، سيكون من الممكن إجراء التخفيضات في القوات بأسرع ما هو مخطط. وكلما تمكنت البعثة الخلف من تحقيق أهدافها في وقت أقصر، كلما أصبحت أصغر حجما، وكلما أمكن توجيه الموارد الحيوية إلى مجالات أخرى.

١١٢ - ومهما ألححت في القول بأن توفير الموارد المادية والمالية لإنشاء قوة الشرطة وقوة الدفاع عن تيمور الشرقية بشكل كامل هو أمر أساسي ويتطلب عملا عاجلا، فلن أكون قد أعطيت هذه الحقيقة حقها. وفي حين ستنشئ بعثة الدعم آليات التدريب وأصول الحكم، سيتعين على المانحين الثنائيين ضمان توفر المعدات والموارد الكافية لمؤسستي الشرطة والجيش. والاحتياجات البالغة الأهمية من التمويل تشمل توفير الموظفين بشكل ثنائي والمساعدة في تطوير البنية الأساسية لوزارة الدفاع الوليدة، وحوالي ٥،٥ ملايين دولار لإقامة قاعدة دائمة لأول كتيبة في قوات الدفاع عن تيمور الشرقية، وللمركبات. وبالمثل، فإن دائرة شرطة تيمور الشرقية، التي ستظل تحت قيادة الأمم المتحدة لفترة ما بعد الاستقلال، تحتاج إلى مساعدات مالية ومادية بحيث يستطيع التيموريون الشرقيون الاضطلاع بأعمال الشرطة بأنفسهم. كما أن تكاليف السلع والخدمات ستستنفد جانبا كبيرا من الاعتمادات المرصودة للشرطة في ميزانية حكومة تيمور الشرقية، بحيث لن يتبقى سوى القليل جدا للاستثمارات الرأسمالية التي تشتد الحاجة إليها: فشرطة تيمور الشرقية بحاجة إلى موارد لشراء نظام للاتصالات، ومعدات أساسية لوحدات الشرطة الخاصة، وترميم وصيانة مباني الشرطة، فضلا عن الأسلحة النارية.

١١٣ - ومع تفاؤلي بأن بعثة الدعم ستنجح في الإسهام في إنشاء دائرة شرطة تعمل بصورة طيبة من أجل شعب تيمور الشرقية، فإن من الأهمية بنفس القدر أن تنشئ تيمور الشرقية

نظاما فعالا للعدالة. فإذا ما ألقت الشرطة القبض على المشتبه فيهم، ثم أفلتوا من العقاب نتيجة للقصور في نظام العدالة الذي يتحمل أعباء أكثر من اللازم، فإننا نخاطر بأن يفقد شعب تيمور الشرقية ثقته في سيادة القانون. ومن دواعي السرور أنه سيكون بمقدور البعثة الخلف تقديم قدر من المساعدة من أجل تطوير آليات الادعاء والدفاع في الجهاز القضائي، غير أنه سيكون من الأهمية أن تواصل الدول الأعضاء التزامها بضمان الوصول إلى الحد الأقصى من الاستثمارات المقدمة حتى الآن.

١١٤ - وفي حين ستركز البعثة المقترحة جهودها على توطيد أركان البيئة المستقرة في تيمور الشرقية، فإن مساعدة شعب تيمور الشرقية على تنمية اقتصاد مستدام سيرجع إلى سائر كيانات الأمم المتحدة والمانحين الثنائيين وغيرهم. وسيكون الاتفاق الذي تم التوصل إليه بين الوزارات على قائمة تضم ٢٠٠ وظيفة من الوظائف ذات الأولوية في مجالي التنمية والتخفيف من وطأة الفقر سمة هامة من سمات النهج الإنمائي المنسق والاستراتيجي. وإنني أحث الدول الأعضاء على تحويل مساعداتها من خلال قائمة الوظائف ذات الأولوية التي اتفقت عليها الوزارات.

١١٥ - وأخيرا، أود أن أعرب عن تقديري الشديد لمجلس الأمن وللدول الأعضاء التي قدمت دعما ثابتا لتيمور الشرقية. كما أود أن أوجه تحية خاصة إلى سيرجيو فييرا دي ميو، ممثلي الخاص، لقيادته والتزامه الرائعين، وإلى جميع الرجال والنساء في الإدارة الانتقالية والمنظمات الشريكة لها، لإنجازاتهم المشهودة في مساعدة تيمور الشرقية على التغلب على ماضيها المأسوي وإعدادها للانضمام إلى مجتمع الأمم.

الحواشي

(١) تشمل التقارير السابقة عن الإدارة الانتقالية: S/2000/53 و Add.1، وS/2000/738، وS/2001/42، وS/2001/436، وS/2001/719، وS/2001/983 و Corr.1.

المرفق الأول

موظفو إدارة الأمم المتحدة الانتقالية الذين يساعدون الحكومة الانتقالية

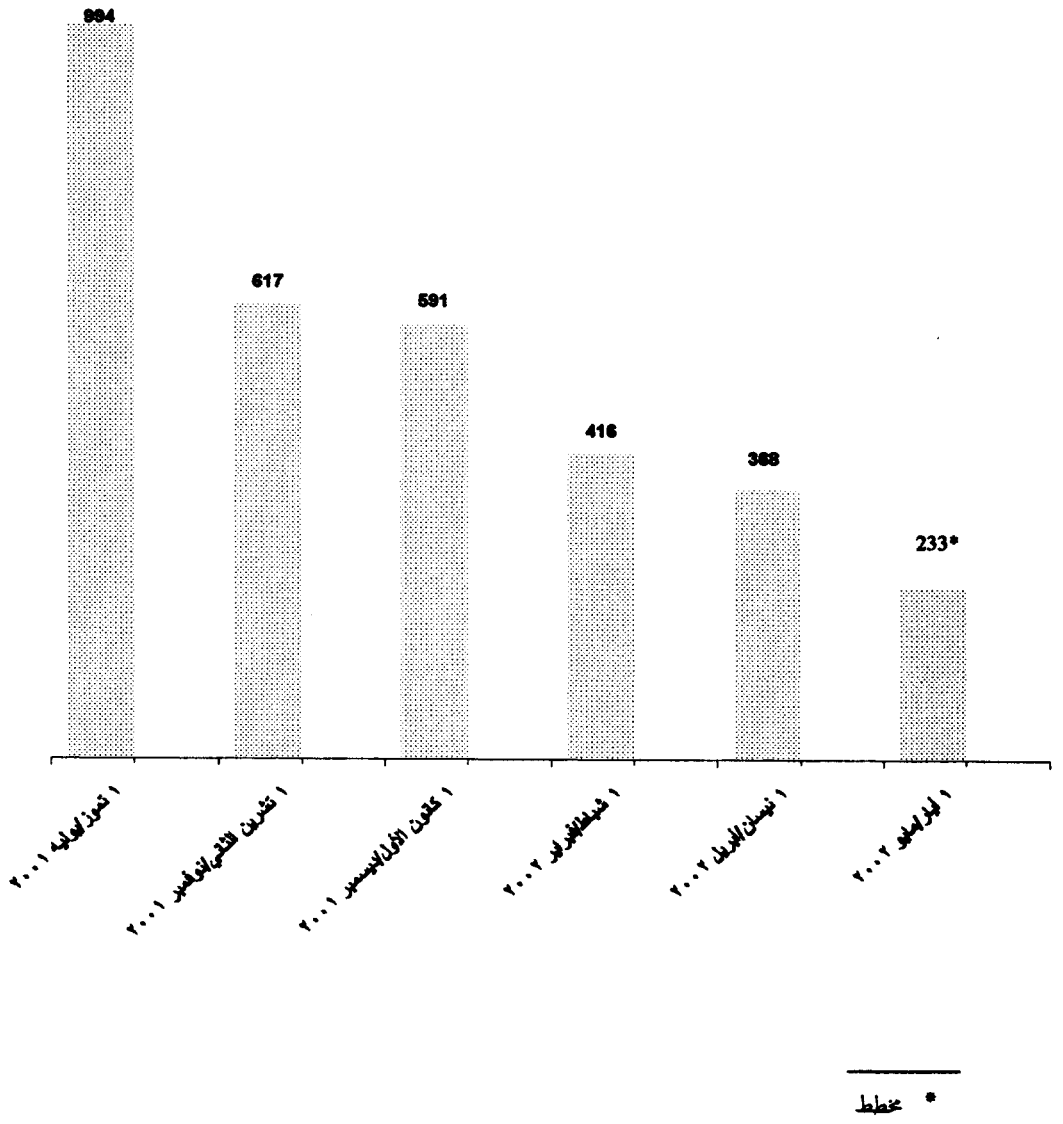

المرفق الثاني

خطة فريق الدعم المدني التابع لبعثة الأمم المتحدة للدعم في تيمور الشرقية

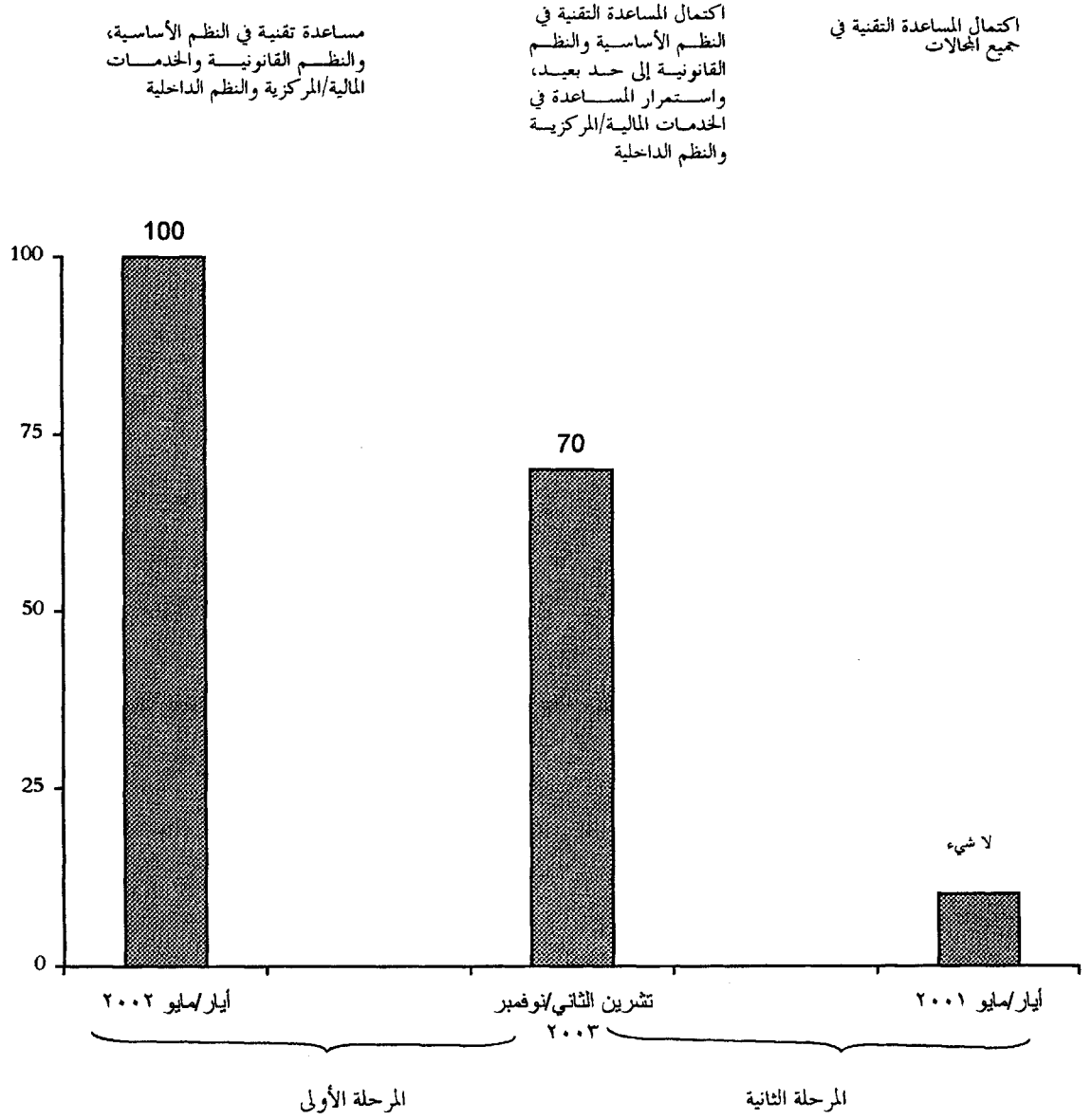

المرفق الثالث

قوام قوة الشرطة التابعة للأمم المتحدة ودائرة شرطة تيمور الشرقية أثناء بعثة الأمم المتحدة للدعم في تيمور الشرقية

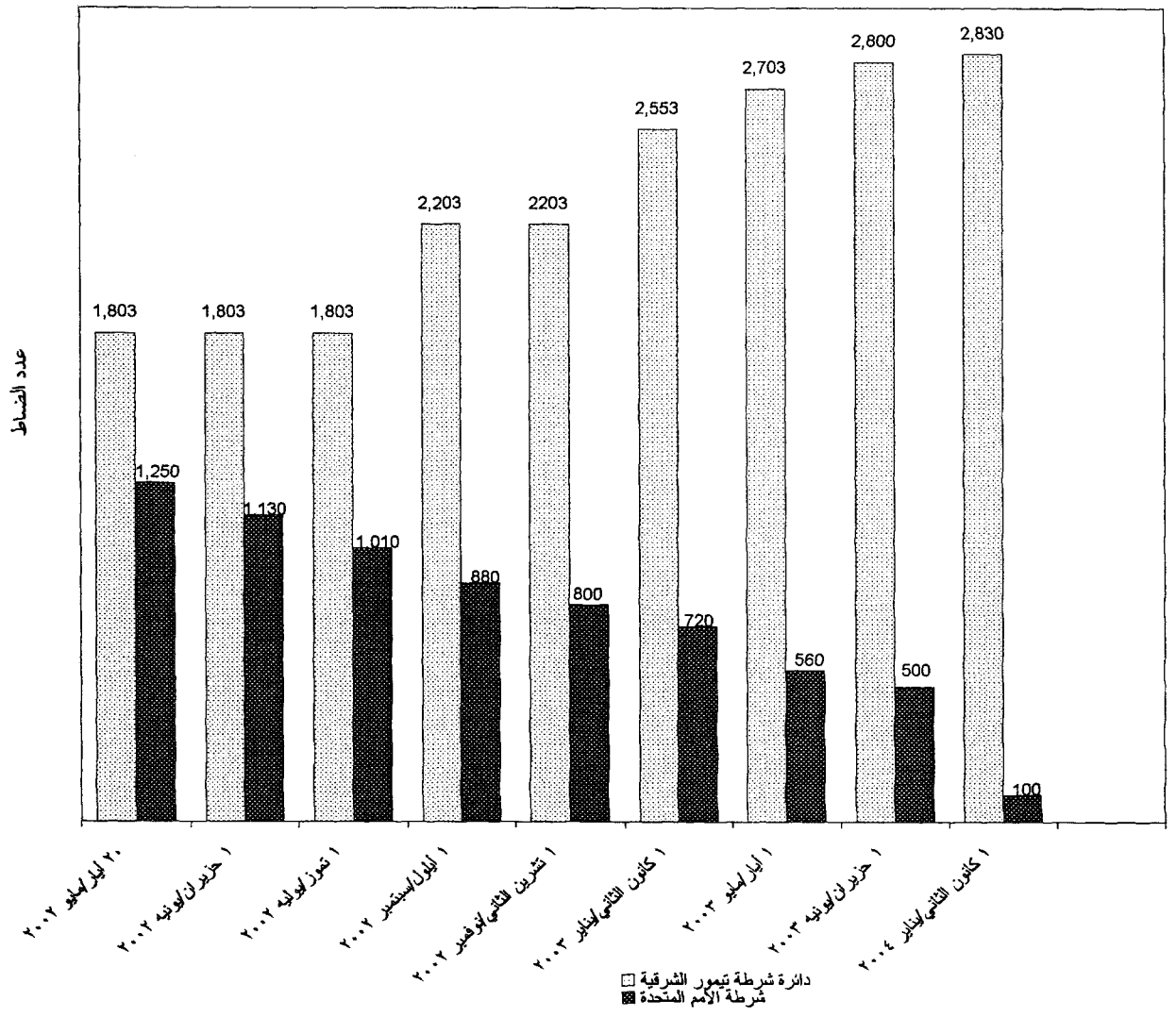

المرفق الرابع

العنصر العسكري في بعثة الأمم المتحدة للدعم في تيمور الشرقية

خطة المراحل الأربع

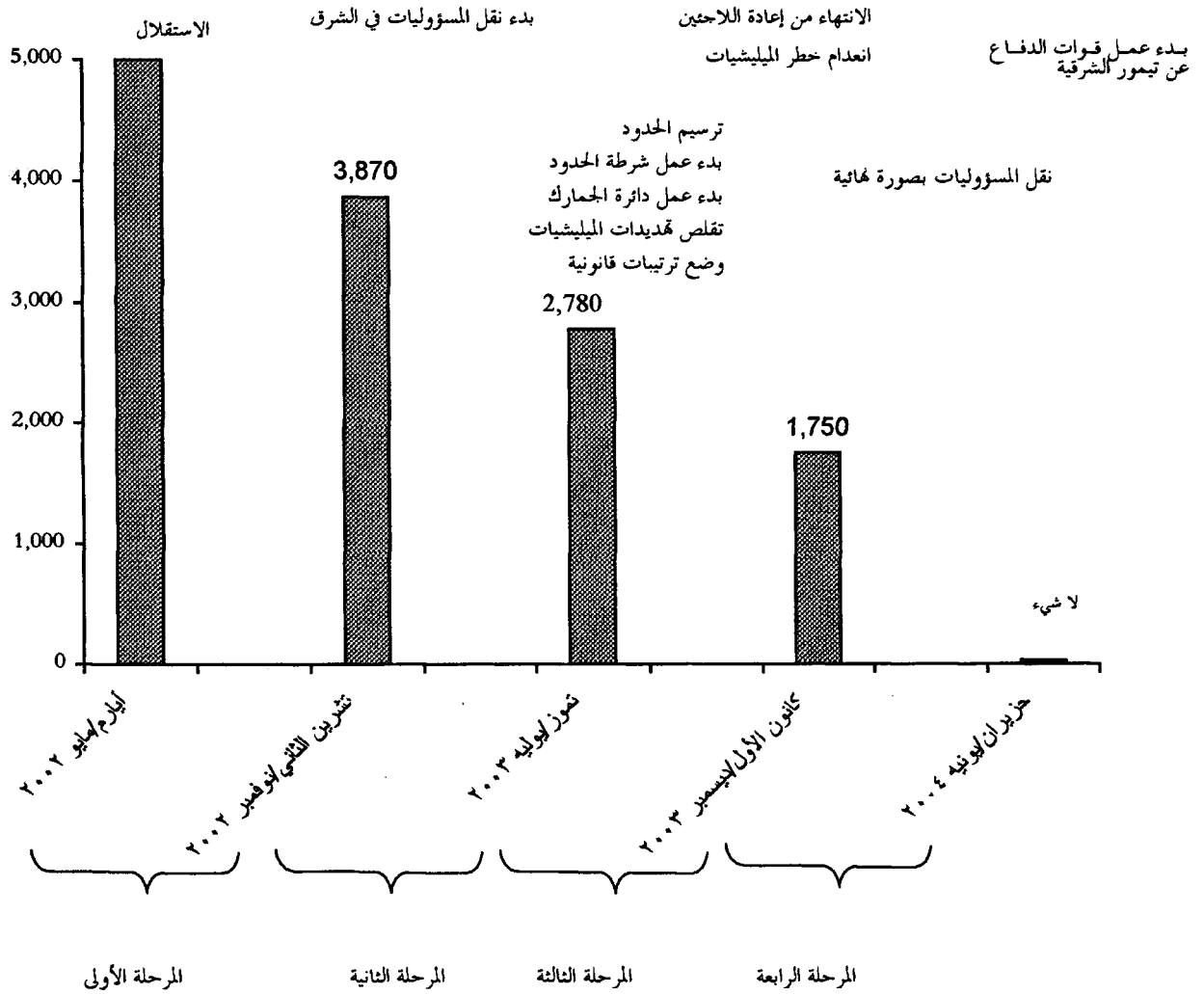

المرفق الخامس

المجالات البرنامجية المخططة لوكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها في فترة ما بعد الاستقلال

المجالات البرنامجية المخططة	الوكالة الرئيسية
أصول الحكم وإدارة القطاع العام، والقضاء، وتدعيم المجتمع المدني، والتوعية المدنية، والتخفيف من وطأة الفقر، وإصلاح البنية الأساسية	البرنامج الإنمائي
التعليم، وحماية الأطفال، وتحصين الأطفال، والأمومة المأمونة، والتغذية، والمياه والمرافق الصحية	اليونيسيف
الوقاية من الأمراض المعدية ومراقبتها، والوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ومكافحته، والتحصين الشامل للأطفال، وسياسات واستراتيجيات تحسين النظام الصحي	منظمة الصحة العالمية
الخدمات الإدارية، وخاصة في مجال إصلاح البنية الأساسية والتنمية المحلية (مع البرنامج الإنمائي)	مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع
استراتيجية السكان والتنمية، والصحة الإنجابية، والأمومة المأمونة، وتحسين وضع المرأة	صندوق الأمم المتحدة للسكان
تنمية خدمات العمالة، وتعزيز إدارة الشؤون العمالية، ومساعدة جماعات العمال وأرباب الأعمال، وتنمية المشاريع الخاصة	منظمة العمل الدولية
تعزيز الأمن الغذائي، ومساعدة قطاع مصائد الأسماك الصغيرة، والمسائل المتعلقة بالسياسات والأمور التنظيمية	منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو)
دعم شؤون الأفراد في برامج مختلف الوكالات والصناديق والبرامج، بما في ذلك المواقع المعنية بـ ''الاستقرار'' و''التنمية''	متطوعو الأمم المتحدة
إعادة إدماج اللاجئين، ودعم الحماية القانونية	مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين

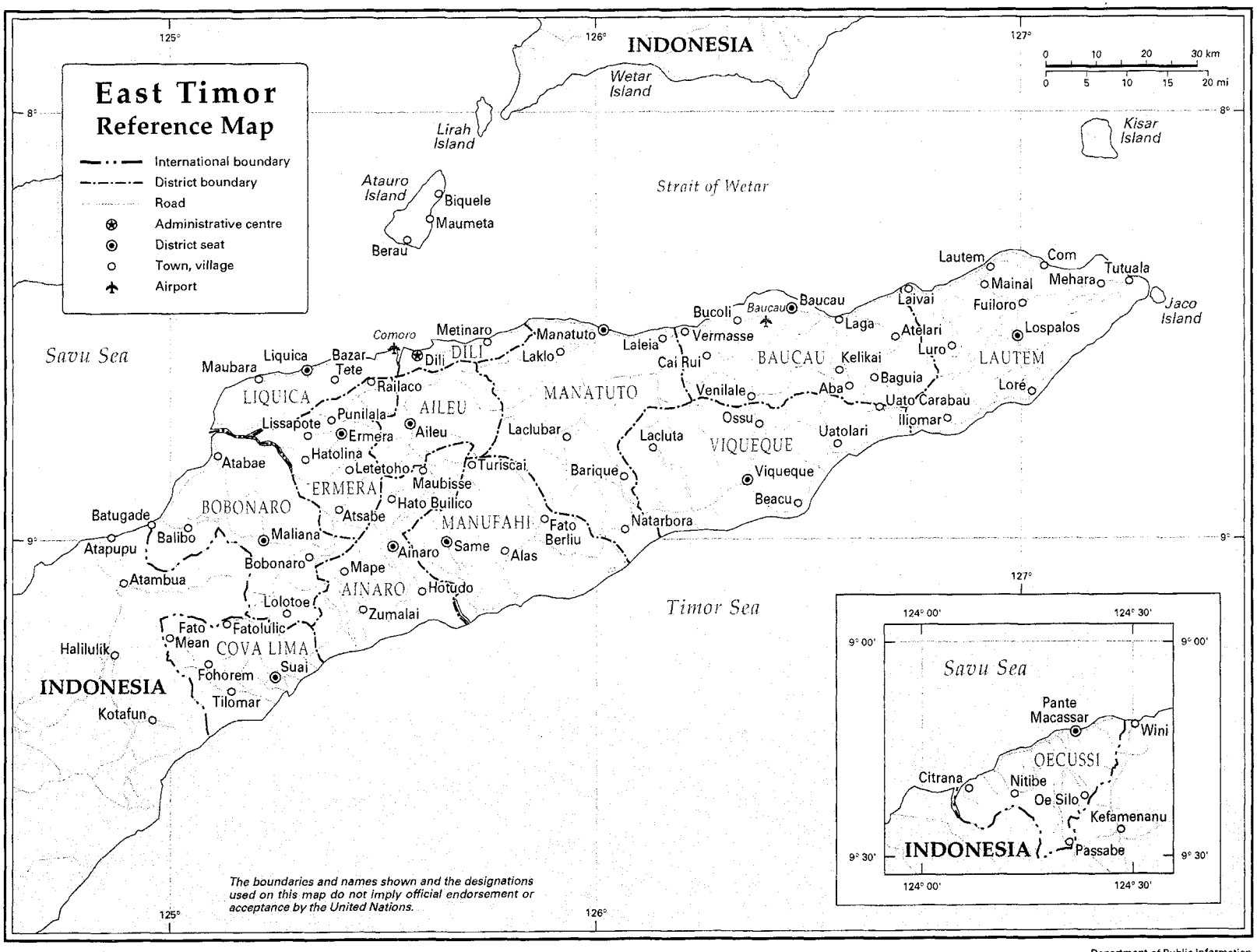

Map No. 4162 UNITED NATIONS
January 2001

Department of Public Information
Cartographic Section